خريطة مصر الانتخابية
مع التطبيق علي محافظة الجيزة

د. سامح عبد الوهاب*

مقدمة :

إن أي عملية إصلاح سياسي تحتاج في مقدمتها إلي إعادة صياغة البنية الانتخابية للمجتمع، والتي أصبحت في الكثير من الأحيان غير مناسبة ولا تتفق مع متطلبات الإصلاح. ولعل التطور السياسي الذي شهدته مصر خلال العقدين الأخيرين مع تنامي الهامش الديموقراطي، والذي تم تتويجه بالحكم المحوري للمحكمة الدستورية العليا[1] في 8 يوليو سنة 2000 هو أمر حيوي يتطلب في حقيقة الأمر إعادة النظر في البنية الانتخابية للمجتمع المصري، سواء من حيث تحليل الصورة الكلية لطبيعة نفوذ القوي السياسية الفاعلة في المجتمع المصري، وعلاقة ذلك بالأوضاع الجغرافية سواء الطبيعية أو الديموجرافية. هذا بالإضافة إلي ضرورة توجيه عناية فائقة لطبيعة تشكيل وصياغة خريطة الدوائر الانتخابية والتي أصبحت في اشد الحاجة إلي إعادة النظر، وذلك للعديد من الأسباب الموضوعية والتي سوف نأتي عليها تباعا.

ومن هنا يبدو أن دراسة خريطة مصر الانتخابية لسنة 2000 هو أمر مهم لما تمثله هذه الانتخابات من مرحلة تحوليه في تاريخ الحياة البرلمانية المصرية، ولذا سوف يتوجه هذا البحث لدراسة هذه الانتخابات والتي أجريت في سنة 2000 لانتخاب نواب مجلس الشعب المصري "البرلمان" ولعل توجهنا لدراسة انتخابات مجلس الشعب بصفة خاصة، يرجع لما لهذا المجلس من أهمية حيوية في الحياة السياسية المصرية. كما انه هو المجلس المنتخب بالكامل، فيما عدا المقاعد المحدودة المخصصة لرئيس الجمهورية والتي يتم التعيين فيها بقرار جمهوري، أما المجلس التشريعي الثاني في مصر "مجلس الشورى" فانه مجلس تصل فيه نسبة المعينين إلي الثلث، وتختلف فيه حدود الدوائر الانتخابية عن حدود الدوائر الانتخابية لمجلس الشعب، فهي أكثر اتساعا، فهو يحتاج إلي دراسة مستقلة لها أهميتها أيضا في التعرف علي الجغرافيا الانتخابية لمصر، وهو ما يمكن أن يكون مجال دراسة وبحث آخر.

---

* كلية الآداب – جامعة القاهرة.

(1) والذي يقضي بضرورة الإشراف القضائي الكامل علي الانتخابات، أي إشراف الهيئات القضائية علي كل اللجان الانتخابية سواء علي مستوي اللجان الرئيسية أو الفرعية، وما استتبع ذلك من تجاوب الحكومة مع الحكم وتنفيذه، مما أدي إلي ضرورة إجراء الانتخابات علي ثلاث مراحل حتى يتسنى الإشراف القضائي الكامل لأول مرة في تاريخ مصر البرلماني.

ولا يتسنى لباحث واحد أن يقوم بدراسة كل أوجه البنية الانتخابية في مصر، فهو أمر غير ممكن من الناحية العملية، لذا فإننا سوف نتعرض في هذا البحث إلي عدد من الجوانب التي نعتقد أن دراستها

لها أهميتها في تأسيس بنية انتخابية موضوعية. حيث نعرض في البداية لنتائج الانتخابات الخاصة بمجلس الشعب لسنة 2000، والتي تعد بكل المقاييس انتخابات تاريخية، ودورها في صياغة وتشكيل التوزيع المكاني للنفوذ السياسي علي خريطة الجمهورية. وهنا سوف نعمل علي التعرف علي طبيعة نفوذ القوي السياسية المشاركة في انتخابات مجلس الشعب لسنة 2000، سواء باعتبار الصفات التي خاضت بها الانتخابات أي صفات الترشيح، أو الصفات التي مارست بها العمل السياسي بعد الفوز في الانتخابات، مع إيضاح اثر ذلك علي التغير في نفوذ القوي السياسية علي مستوي الخريطة الانتخابية النهائية. وسوف يتم عرض هذه الخريطة وتحليلها من خلال استخدام خرائط الأبعاد التقاطعية Cross Variable Maps والتي تعتمد علي إبراز الصور الاستخلاصية بشكل فعال.

بعد ذلك سوف نولي موضوع الدوائر الانتخابية أهمية خاصة من الدراسة، وبطبيعة الحال فان دراسة الدوائر الانتخابية علي مستوي الجمهورية والتي تضم 222 دائرة انتخابية، في بحث واحد هو أمر غير عملي وغير ممكن، لذلك فقد وجب علينا اختيار منطقة جغرافية لها خصائص مميزة وممثلة للجمهورية لتوضيح طبيعة صياغة تلك الدوائر ومدي موضوعيتها. ولعل الاختيار وقع علي محافظة الجيزة، لأسباب موضوعية سوف يأتي ذكرها، وهي محافظة حيوية تضم 14 دائرة انتخابية تشمل 28 مقعداً في البرلمان تمثل 6.3 % من إجمالي مقاعد البرلمان.

أولاً : جغرافية الانتخابات : النشأة والتطور

كانت النشأة الأولي لجغرافية الانتخابات علي يد الجغرافي الفرنسي "أندريه سيجفريد" "Andre Siegfreid" حيث كانت الدراسة التي نشرها سنة 1913 والتي تناولت الانتخابات في غربي فرنسا تحت حكم الجمهورية الفرنسية الثالثة، وتناول فيها العلاقة بين الانتخابات والجغرافيا والعوامل الاجتماعية والاقتصادية، هي أول دراسة جغرافية في هذا المجال (Glassner, M., 1996, P. 203) وتعد هذه الدراسة من أفضل ما كتب في مجال جغرافية الانتخابات، حيث قارن في هذه الدارسة بين خريطة لنتائج الانتخابات وبين عدد من الخرائط الجغرافية الأخرى، وذلك بهدف تلمس العوامل الجغرافية التي أثرت في نتائج الانتخابات. ولهذا فان "سيجفرد" ينظر له بوصفه أبو جغرافيا الانتخابات. هذا وقد كانت لإسهامات مؤسس المدرسة الثقافية – الإقليمية الأمريكية "كارل ساور" إسهاماته في مجال جغرافية الانتخابات، ولعل هذا يتضح من خلال الحوار الأمريكي حول تحديد دوائر الكونجرس سنة 1918 (بيتر تيلور، كولن فلنت، 2002، ص ص 79، 80).

كما تعد الدراسة التي قام بها "كريبيل" "Krehbiel" سنة 1916 والتي تناولت "التأثيرات الجغرافية علي الانتخابات البريطانية" من الدراسات الرائدة التي اعتمدت علي الخلفية الجغرافية في تحليل نتائج الانتخابات وتفسيرها طبقا للبيئة الجغرافية، وخاصة اثر الظروف الطبيعية، والتي كانت تنال اهتماماً خاصاً في الجغرافيا بشكل عام في تلك الفترة (جاسم كرم، 1988، ص 79) وقد كانت "لسيجفريد" أيضا دراسة أخري سنة 1949 تعد من العلامات البارزة في جغرافية الانتخابات لمقاطعة اردبش "Département of Ardèche" علي الضفة الغربية لنهر الرون، هذا ويمكن القول انه خلال الفترة من 1871 إلي 1947 كان لـ "سيجفريد" دور كبير في تطوير أسلوب المقارنة بين خرائط نتائج الانتخابات وخرائط أخري لجوانب جغرافية متعددة. بل إن دوره لم يقتصر علي هذا بل إن العديد من الباحثين الفرنسيين، سواء منهم الجغرافيين أو بعض الاجتماعيين والباحثين في العلوم السياسية، طبقوا نفس

الأسلوب الذي استخدمه. أما في أمريكا فقد ظهرت الدراسة التي قام بها عالم السياسة "V. O. Key" والتي تناول فيها التصويت في جنوب أمريكا، وبعد هذا التاريخ أصبح العديد من الأمريكيين مهتمين بدراسة الانتخابات وخصوصا بعد الستينات (Glassner, M., 1996, P.203).

ولعل الاهتمام بجغرافية الانتخابات زاد بشكل ملحوظ اعتبارا من الستينات من القرن الماضي، وهذا يعد رد فعل لظهور الثورة الكمية والتي كان لها اكبر الأثر علي العديد من أفرع الجغرافيا، والتي وفرت في الحقيقة أدوات جديدة تمكن الجغرافي من تحليل البيانات المكانية بشكل فعال. ومن هذا التاريخ فان الدراسات الخاصة بجغرافية الانتخابات علي مستوي دول العالم المختلفة قد شهدت تنامياً ملحوظاً. ومن ثم فانه يمكن القول أن جغرافية الناخبين Geographical Constituencies والبيانات الرقمية الناتجة عن التصويت في الانتخابات، قد أدت إلي ظهور فرع صغير وجذاب للجغرافيا السياسية. يعتمد علي التحليل الجغرافي للتصويت ونتائج الانتخابات (Painter, J., 1995, P. 71) كما ظهرت دراسات أخري تجاوزت دراسة الانتخابات وتأثيراتها علي مستوي الدول، إلي دراسة مجتمعات انتخابية عالمية، مثل الدراسة التي تناولت دراسة المجتمعات الانتخابية في الجمعية العامة للأمم المتحدة United Nations General Assembly (UNGA) وخرجت الدراسة بخريطة توضح المجموعات الانتخابية في الأمم المتحدة، والتي تعد انعكاسا كبيرا لعدد من الظروف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول (Russett, B., 1971, PP. 410,411).

هذا وتهتم الجغرافيا الكمية للانتخابات بثلاثية أساسية حددها "ماكفيل" سنة 1971، واستخدمها "بستيد" سنة 1975 "وتيلور وجونستون" سنة 1979 وتشتمل هذه الثلاثية علي المكونات التالية؛ 1) جغرافية التصويت. 2) التأثيرات الجغرافية في التصويت. 3) التحليلات الجغرافية للدوائر الانتخابية. (بيتر تيلور، كولن فلنت، 2002، ص ص 79، 80) وسوف نعرض في دراستنا هذه إلي هذه الأوجه وتطبيقها في حينها.

وهنا لابد أن نفرق بشكل ملحوظ بين دول العالم المتقدم ودول العالم النامي من حيث الاهتمام بجغرافية الانتخابات. ولعل هذا يتضح إذا ما نظرنا إلي قول "موير" حيث يري أن ما كتب في مجال جغرافية الانتخابات اشتمل على العديد من الكتابات التي تفوق المتطلبات العامة للجغرافيا السياسية (Muir, R., 1981, P. 204) حيث يمكننا القول أن القدر الكبير الذي كتب في مجال جغرافيا الانتخابات يرتبط أساسا برصد "موير" لهذه الكتابات في الدول المتقدمة بصفة أساسية، فالوضع مختلف تماما في الدول النامية. بحيث يمكن القول أن الدراسات الخاصة بجغرافية الانتخابات في دول العالم الثالث هي من المجالات غير المنتشرة، بل قل من المجالات النادرة. ولعل هذا يرتبط بان عملية الانتخابات ترتبط أساسا بنظام الديموقراطية الرأسمالية الليبرالية الغربية. وهذا يعني أن غالبية سكان العالم لا تمارس عملية الانتخابات بشكل صحيح، وهذا راجع إلي أنها تأخذ إما بنظام الحزب الواحد، أو لأنها تقوم بتزوير نتائج الانتخابات، أو لأنها لا تمارس هذه العملية مطلقا (محمد الديب، 1997، ص 764).

وهنا يمكن القول أن المفارقة كبيرة بين دول العالم المتقدم والدول النامية في مجال الاهتمام بجغرافية الانتخابات، ولعل هذا ينعكس بالتالي علي مدي دقة نتائج الانتخابات. وهنا يمكن القول أن البنية المعلوماتية الجيدة في دول العالم المتقدم لها تأثيراتها الايجابية في مجال البحث العلمي بكل مجالاته، ومن ثم تعود علي المجتمع بقيمة إضافية حقيقية. ويمكن الإشارة إلي أن واحدة من أهم الصعوبات التي تواجه الباحث في مجال جغرافية الانتخابات في الدول النامية هى الحصول علي

البيانات والتي تعد من الأمور الصعبة بشكل كبير في مثل هذه الدول، ثم إن الباحث يواجه بمشكلة أخري حتى بعد الحصول علي البيانات وهي مدي الدقة والمصداقية في البيانات. فتحليل البيانات هنا يمثل احد القضايا الهامة في إنجاز البحوث التي تتصل بجغرافية الانتخابات.

ثانياً : مناهج الدراسة في جغرافية الانتخابات :

تتعدد المناهج التي يمكن من خلالها البحث في مجال جغرافية الانتخابات، وقد تعرض لها العديد من الباحثين من أمثال (تيلور، فلينت، لويس، بلوندال، برسكوت) كما أن "الديب" قد قام بتجميع هذه المناهج في مجموعتين أساسيتين، (محمد الديب، 1997، ص ص 783 – 793) بحيث يمكن أن نعرض لها كما يلي:

المجموعة الأولي :

- **وتتمثل في المنهج التقليدي أو الكارتوجرافي أو ما يمكن أن نطلق عليه المنهج المساحي Areal**، وهو المنهج الذي اعتمد عليه "سيجفريد" في دراسته لانتخابات فرنسا، ويعتمد علي إظهار التباين المكاني في نتائج التصويت، مع الربط بين طبيعة هذا التباين المكاني ومتغيرات البيئة الجغرافية المختلفة. بما تشتمل عليه من متغيرات اجتماعية واقتصادية وتضاريسية، وذلك من خلال الاستعانة بالتمثيل الكارتوجرافي. ومن ثم فقد علل "سيجفريد" الولاءات السياسية والإقليمية بالظروف الجيولوجية والتضاريسية والموارد الاقتصادية. هذا ويمكن أن نفرق بين منهجين داخل المنهج التقليدي، هما:

أ) **المنهج المساحي التركيبي** Areal – Structural ويعتمد هذا المنهج علي فحص نمط التوزيع المكاني للمقاعد التي حصل عليها كل حزب من الأحزاب المتنافسة من خلال تمثيل ذلك علي خرائط الكوربلث. ومن عيوب هذا الأسلوب أنها لا توضح وضع أحزاب المعارضة ذات التمثيل المحدود. هذا بالإضافة إلي انه في حالة الدوائر الكبيرة المساحة، كما هو الحال في المحافظات الصحراوية بمصر، سيكون هناك انطباع غير صادق بان الحزب الذي يحقق نجاحاً بها لديه انتشار كبير في التأييد، مع أن الفاحص للوضع الديموجرافي سيجد أن هذه الدوائر بها نسب محدودة للغاية من سكان الجمهورية. وسوف نعمل عند تحليلنا لخريطة القوي السياسية علي مستوي الجمهورية إلي استخدام أسلوب كارتوجرافى جديد يسمي بخرائط الأبعاد التقاطعية إذ أن لديها ميزة إضافية في إظهار طبيعة الصورة الكلية للظاهرات التوزيعية ذات الطبيعة المركبة.

ب) **المنهج المساحي الايكولوجي** Areal – Ecological Approach ويهدف هذا المنهج إلي تحليل الأنماط المكانية لنتائج الانتخابات في ضوء الأوضاع البيئية، ولعل هذا المنهج يرتكز علي فرضية أساسية وهي أن الناخبين يصوتون طبقا لمصالحهم. ومن ثم فان التحليل هنا لابد أن يعتمد علي تحليل خصائص الناخبين التي أثرت في عملية التصويت. وعليه فان المطابقة بين خريطة النتائج الانتخابية وخرائط المتغيرات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية والاثنية سوف تظهر طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات. وقد اهتمت العديد من الدراسات، خاصة في البيئات المركبة، بدراسة اثر متغيرات اجتماعية أو أثنية معينة علي السلوك الانتخابي. مثل الدراسة التي قام بها "لويس" والتي تناول فيها اثر هجرة الزنوج علي جغرافية

الانتخابات في ولايتي فلينت ومتشيجن خلال الفترة 1932 إلي سنة 1962 والتي أوضحت أن للزنوج الأمريكيين سلوك تصويتي يتميز عن باقي الأقليات في الأقاليم الكبرى في الولايات المتحدة. وهو أنهم يصوتون علي شكل كتلة وحدة En bloc (Lewis, P., 1971, P. 384) ولذلك فان تحديد مجموعة من المتغيرات المترابطة فيما بينها، ثم معرفة مدي تأثير هذه المتغيرات علي النمط الانتخابي السائد في المكان هو أمر أساسي، وذلك بحيث يحاول الباحث أن يربط بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والدينية للناخبين وبين التصويت لحزب معين (جاسم كرم، 1988، ص 86) وقد شهد هذا المنهج منذ الثورة الكمية في الجغرافيا في ستينات القرن الماضي تنامياً في استخدام الأساليب الإحصائية في التحليل ودراسة العلاقة بين نتائج الانتخابات والظروف الإيكولوجية. هذا ويذكر "تيلور وفلنت" أن هناك ثلاثة أوجه للمقارنة الكمية الجديدة التي طبقت علي الجغرافية الانتخابية، هي جغرافيات التصويت، والتأثيرات الجغرافية في التصويت، والتحليلات الجغرافية للدوائر الانتخابية. وقد حدد هذه الثلاثية "ماكفيل" 1971 ثم استخدمها بعد ذلك "بستيد" سنة 1975 و"تيلور وجونستون" سنة 1979 (بيتر تيلور، كولن فلنت، كولن فلنت، 2002، ص ص 80 – 81).

المجموعة الثانية :

- **وهي الأحدث نشأة والتى سادت منذ الستينات من القرن الماضي، وتتمثل في المنهج المكاني – السلوكي Spatial – Behavioral**، وإذا كان المنهج القديم نادرا ما يأخذ في الاعتبار العلاقات المكانية بين الدوائر الانتخابية، ولا يدرس اثر هذه العلاقات المكانية بين الوحدات المساحية علي السلوك الانتخابي. فإننا في المقابل نجد أن المنهج المكاني – السلوكي يهتم بصفة خاصة بدراسة المتغيرات المكانية مثل المسافة والتوجيه والرابط والصلة واثر الجوار. ويذكر "تيلور وفلنت" انه يجب أن يستبدل نهج الجغرافية الوصفية لتحل محلة جغرافيا جديدة متطورة، يتضح أثرها في عملية الاقتراع، وهذا المنهج يتسق مع المدرسة السلوكية في الجغرافيا التي ظهرت في أواخر الستينات (بيتر تيلور، كولن فلنت، كولن فلنت، 2002، ص 83) ويري "Cox" أن الفرد في شبكة العلاقات هنا له ثلاثة ادوار هي: أ) مرسل للمعلومات، ب) صانع للمعلومات وناقل لها، ج) مستقبل للمعلومات. ومن ثم فان هذا المنهج يقول بان للسلوك الانتخابي للفرد لا يرجع فقط إلي الخصائص الخاصة بالفرد، أو المتغيرات المكانية في الوحدة المساحية وإنما أيضا لوجوده في وسط جغرافي متميز. بحيث يمكن القول أن اختيارات الناخبين وتوجهاتهم تتأثر بدرجة كبيرة للغاية بعدد من المؤثرات المرتبطة بالبيئة المحلية، مثل البيت والمدرسة ومكان العمل والحي، بحيث يرجع إلي كل عنصر من هذه العناصر اثر واضح علي قرارات الناخب (Blondel, J., 1965, P.67) .

ونلاحظ أن هناك تطوراً في المناهج وأساليب المعالجة المستخدمة في جغرافية الانتخابات من فترة إلي أخري، حيث انه في البداية تم استخدام المنهج التقليدي أو ما يمكن أن نطلق عليه المدخل الكارتوجرافي من خلال المقارنات الكارتوجرافية Cartographic Comparisons، إلا أن هذا المدخل تنحي جانبا ليفسح المجال للتحليل الإحصائي Statistical Analysis (Taylor, P. 1989, P. 205) وهذا يرجع إلي أن بعض الجغرافيين اعتبروا أن تحليل بيانات التصويت علي أساس الوحدات المساحية Areal Unit لا يعتبر كافيا ليشكل جغرافية انتخابات مميزة، وعليه فقد استخدموا الأساليب الإحصائية المعيارية

مع تجاهل المحتوي المكاني Spatial Context للوحدات المساحية، والتي عوملت وكأنها منفصلة ومستقلة.

في حين نظرت مجموعة أخري من الباحثين إلي هذه الأساليب الإحصائية لتحليل بيانات تصويت الناخبين علي أنها خارج تخصص الجغرافيا، ومن هنا فان التحليل الإحصائي المعياري للتصويت تراجع مرة أخري واستبدل بالنماذج المكانية Location Models التي تؤكد علي المحتوي المحلي Local Context ضمن نمط التصويت المتحقق. وبهذه الطريقة فان الوصف الجغرافي البسيط للتصويت سوف يتم استبداله بدراسة تأثيرات جغرافية مركبة علي عملية التصويت. وهذا الخلاف ظهر للعيان مع ظهور المدرسة السلوكية في الجغرافيا Behavioral School of Geography في أواخر الستينات، وهذا الوضع تم تلخيصه بواسطة "كوكس" سنة 1969 في بحثه الأولي والذي يحمل عنوان "قرار التصويت داخل المحتوي المكاني" 'The Voting Decision in A Spatial Context' والذي أكد فيه أن هناك أربعة عمليات يمكن آن تكون ذات تأثيرات محلية علي قرار التصويت هي: 1- التصويت للمرشح Candidate Voting 2- التصويت للمنفعة Issue Voting 3- تأثير الحملات الانتخابية Campaining Effects Reflect 4- تأثر الجوار Neighborhood Effect (Taylor, P. 1989, PP. 208-210) .

ومن ثم فان اختيار الجغرافي للمنهج المناسب للدراسة في مجال جغرافية الانتخابات، هو من الأمور التي يجب العناية بها من قبل الجغرافي. وهنا يجب أن نؤكد علي أن كل منهج أو أسلوب من الأساليب المختلفة يمكن أن يحقق دوراً فعالاً في دراسة الجغرافيا الانتخابية. ومن ثم فإن الباحث لا يجب أن يتحيز إلي احد الأساليب دون مبرر واضح، كما أن استخدام أكثر من مدخل يمكن أن يحقق منافع متعددة في البحث، وذلك مع الأخذ في الاعتبار أن للجغرافي توجهه وأهدافه التي يأتي في مقدمتها تحليل البعد المكاني للعملية الانتخابية. وذلك حتى لا يفقد الطريق المنهجي للبحث. فلا يجب أن يتوجه إلي دراسة عناصر انتخابية خارج مجال تخصصه لمجرد أنها ضمن العملية الانتخابية. ولعلنا نذكر هنا قول "برسكوت" حيث يري انه إذا كان التعدد الكبير في نظم الانتخاب، كنظام الانتخاب الفردي أو القائمة المطلقة أو القائمة النسبية... الخ، هي مجال اهتمام ودراسة من قبل الباحثين في مجال العلوم السياسية؛ مثل "Van den Bergh, Lakeman, Lambert…etc فان الجغرافيين ينصب اهتمامهم بشكل أساسي علي الأساليب المختلفة التي سيتم بها تمثيل الإحصائيات وبيانات التصويت، وكذلك الأشكال المختلفة لطرق التمثيل (Prescott, J., 1971, P. 376) وبطبيعة الحال فان التوقف فقط عند أساليب وطرق التمثيل هو أمر غير كاف للجغرافي، وإنما هناك العديد من أوجه الاهتمام المكاني في الدراسة الجغرافية للخريطة الانتخابية، تأتي في مقدمتها دراسة خريطة الدوائر الانتخابية.

والخلاصة أن الجغرافي لا يجب أن يضيع جهده عند دراسة موضوعات جغرافية الانتخابات في جوانب هناك من هم أجدر منه بدراستها، بل عليه أن يركز عمله علي أمور تتصل بالتحليلات المكانية لأنماط التصويت، والتباينات المكانية للقوي السياسية، وما هو دور العوامل الجغرافية المختلفة في تحديد الصورة النهائية للخريطة الانتخابية. كما أن من أهم الموضوعات التي يجب أن يعني بها الجغرافي هو خريطة الدوائر الانتخابية ومدي موضوعيتها وحيدتها، وهو موضوع لا يستطيع أن ينافسه فيه متخصص آخر، لما للجغرافي من رؤية عميقة في تحليل الأنماط والمركبات المكانية. وهنا سيجد الجغرافي العديد من المناهج التي تستخدم بفاعلية في جغرافية الانتخابات، كما اشرنا سابقا، بعضها استخدم في البداية

وبعضها ظهر في فترات تالية وبعضها عاد استخدامه بصور مستحدثة مرة أخري. وهنا فعليه أن يوظف معرفته وخبراته وما يمكن تحقيقه من هذه المناهج في اختيارات ملائمة تحقق في النهاية هدف بحثه.

ثالثاً : التلاعب في تحديد الدوائر الانتخابية Gerrymandering :

تعد عملية تحديد الدوائر الانتخابية وفقا لأسس موضوعية ومعايير سليمة هي واحدة من أهم الأسس التي يجب أن تنطلق منها أي عملية إصلاح انتخابي، بل قل سياسي، حيث أن البناء السليم والموضوعي للدوائر يعني بالتالي عملية تمثيل صادق للناخبين، دون أن يتم التلاعب بأصواتهم لحساب مرشحين مختارين أو أحزاب بعينها، وذلك من قبل الجهات المحددة للدوائر الانتخابية، وهي في المعتاد جهات حكومية.

إن احد جوانب الاهتمام الرئيسية للجغرافيين عند دراسة الجغرافيا الانتخابية هو الاهتمام بالشكل والتنظيم المكاني للوحدات الانتخابية "الدوائر الانتخابية" Electoral Districts وذلك مع الاهتمام بصفة خاصة بالتلاعب بالتحديد المساحي للدوائر الانتخابية أو ما يسمي "Gereymandering" (Painter, J., 1995, PP. 71-72) ومن ثم فان التعرض لهذا المفهوم "الجريماندرينج" والذي اهتمت به معظم الدراسات الجغرافية التي تناولت تحليل خريطة الدوائر الانتخابية هو أمر هام للغاية.

تنسب هذه الظاهرة "الجريماندرينج" إلي "البريج جري" حاكم "مساتشوستس" والذي استطاع أن يستصدر قانونا سنة 1912 يتم علي أساسه إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية في ولاية مسا تشوستس، وذلك من خلال تحديد الدوائر بطريقة أدت إلي تحقيق نصر لصالح الحزبين الديموقراطي والجمهوري علي حساب الفدراليين. فبالرغم من حصول الفدراليين علي نحو 52 ألف صوت مقابل نحو 50 ألف صوت للديموقراطيين والجمهوريين معا، فقد حصل الديموقراطيون والجمهوريون علي 29 مقعداً، في مقابل 11 مقعد فقط للفدراليين وهم من حقق العدد الأكبر من أصوات الناخبين (Taylor, P., & Johanston, R., 1971, P.131) ولعل هذا يوضح أن عملية التلاعب في تحديد الدوائر الانتخابية يمكن أن تؤدي إلي تحقيق نصر وهمي، أي مشكوك في مصداقيته، لصالح احد أطراف العملية الانتخابية. وذلك من خلال إهدار أصوات الناخبين المؤيدين لطرف معين، دون أن يستفيد منها، وهي عملية تتم من خلال تشتيت الأصوات أو دمجها مع دوائر انتخابية متناثرة. وعليه فان التلاعب في الدوائر الانتخابية يتم من خلال أساليب متعددة، منها؛ أن يتم إلحاق مناطق بعيدة مؤيدة للسلطة بدوائر أحزاب المعارضة بقصد إنقاص تفوقها العددي في تلك الدوائر. أو من خلال تقسيم دوائر أحزاب المعارضة إلي دوائر اصغر ثم دمج كل دائرة منها مع دوائر أخري مؤيدة للسلطة من اجل تشتيت أصوات المعارضة (جاسم كرم، 1988، ص 82) ولعلنا سوف نعرض لنماذج من التلاعب في تحديد الدوائر الانتخابية عند دراستنا لخريطة الدوائر الانتخابية لمحافظة الجيزة.

ومن مشكلات تحديد الدوائر الانتخابية هو سوء تحديد الدوائر الانتخابية "Malapportionment" ويعني أن أعداد السكان في الدوائر الانتخابية تكون غير متوازنة، وهذا الأمر قد يحدث بشكل مقصود، وفي هذه الحالة يكون تلاعب بالتحديد أو قد يحدث كنتيجة لحركة السكان وتبايناتها، سواء عبر الزمان أي بسبب التفاوت في معدلات النمو السكاني بين المناطق الجغرافية المختلفة، أو عبر المكان من خلال

تحرك السكان من منطقة جغرافية إلي أخري. ومن هنا فان هناك ضرورة إلي إعادة النظر في تحديد الدوائر الانتخابية كل فترة من الزمن حتى يتم إعادة صياغتها بشكل أكثر توازنا.

رابعاً : تطور الحياة البرلمانية المصرية :

تعد التجربة البرلمانية في مصر هي أقدم تجربة في الوطن العربي بالكامل، حيث أن أول مجلس نيابي صدر بمرسوم من قبل الخديوي إسماعيل، يرجع إلي القرن التاسع عشر وتحديدا في 22 أكتوبر 1866 م، والذي تم بموجبه انتخاب "مجلس شوري النواب" والذي كان يضم 75 نائبا منتخبا يمثلون القطر المصري، ولعل هذا يوضح مدي عمق وعراقة التجربة البرلمانية المصرية. ومنذ هذا التاريخ شهدت التجربة البرلمانية في مصر تطورات متوالية، ليس محلها هذا البحث.

أما أول برلمان منتخب فيرجع إلي سنة 1924، وتوالت بعد ذلك المجالس النيابية حتى الوقت الحالي، ففي سنة 1957 انتخب أول مجلس برلماني بعد الثورة والذي كان يحمل اسم "مجلس الأمة". وقد اخذ هذا المجلس بمبدأ تثبيت عدد الدوار الانتخابية بحيث لا تتعرض للزيادة أو النقصان بحسب تعداد السكان، وهو أمر تمت مراجعته فيما بعد، ومن ثم تم تثبيت عدد أعضاء مجلس الأمة بحيث يكون عددهم 350 عضواً منتخباً. وهذا العدد ليس مستمدا من الدستور الذي لم يشر إلي عدد أعضاء مجلس الأمة ولا أساس لتحديد هذا العدد، وإنما ترك الأمر كله لقانون الانتخابات حيث أوضحت المادتان 1، 2 من القانون رقم 246 لسنه 1956 والخاص بعضوية مجلس الأمة في مادته الثانية أن تحديد الدوائر يكون بقانون يراعى فيه أن تكون كل مديرية أو محافظة وحدة انتخابية مستقلة، يتناسب عدد دوائرها الانتخابية مع نسبة عدد سكانها إلي مجموع سكان الجمهورية (عزة وهبي، 1993، ص 25) هذا وقد تم الأخذ بمبدأ التعددية الحزبية "المنابر" اعتبارا من سنة 1976، ومن ثم كان هذا تحولا كبيرا في تاريخ الحياة البرلمانية في مصر، والذي كانت له انعكاساته الهامة علي الحياة السياسية في مصر.

خامساً : خريطة مصر الانتخابية سنة 2000 :

إن دراسة خريطة مصر الانتخابية في البرلمان الأخير استدعت الاعتماد علي قدر كبير من البيانات، بعضها تم الحصول علية من تعداد السكان، وبعضها اعتمد علي إجراء عملية إسقاطات للسكان، خاصة في فئات العمر 18 سنة فأكثر، أي تلك الفئة التي يفترض أن تشارك في العملية الانتخابية. وبعضها يتصل بالمساحة وقد تم قياسه من الخرائط، وبعضها خاص بعدد الناخبين، وأعداد المشاركين في كل مرحلة من مراحل الانتخاب، وبعضها يتصل بالفائزين وتم الحصول عليها من بيانات وزارة الداخلية، بالإضافة إلي دليل النخبة البرلمانية، والعديد من البيانات قد تم حسابها والحصول علي نسب ومعدلات بالاعتماد علي البيانات الأولية. ولأهمية إعداد قاعدة البيانات التي مكنت من دراسة خريطة مصر الانتخابية فقد تم تضمين ما سبق في ملحق رقم (1) والذي يوجد في نهاية البحث، وسوف نعتمد عليه في تحليلنا لخريطة مصر الانتخابية فيما يلي:

1) نسبة القيد[1] في الجداول الانتخابية علي مستوي محافظات الجمهورية :

- بلغ إجمالي عدد سكان مصر سنة 2000 نحو 64.5 مليون نسمة، فقد قدر عدد السكان أكثر من 18 سنة بنحو 35.7 مليون، وتمثل هذه الفئات العمرية التي تزيد علي 18 سنة الفئة التي

يفترض أن تشارك في العملية الانتخابية، إلا أن المسجلين في جداول الانتخاب بالفعل طبقا لبيانات وزارة الداخلية المصرية لم يتجاوزوا 25 مليون ناخب. أي أن نسبة القيد علي مستوي الجمهورية بلغت 69.6%، من إجمالي الفئة العمرية التي يفترض أن تقيد في الجداول الانتخابية. ولعل هذا الرقم وان كان يظهر قدرا من الايجابية التي تحققت في الانتخابات الأخيرة. فانه يظهر في ذات الوقت أن هناك نحو ثلث الفئة العمرية التي يجب أن تشارك في العملية الانتخابية لم تفكر بعد حتى في التسجيل في الجداول الانتخابية، أي أنها لا تضع العملية الانتخابية ضمن إطار حياتها. هذا ناهيك عن عملية الإدلاء بالأصوات والتي لا تشمل كل المسجلين كما سنوضح فيما بعد.

- سجلت اعلي نسبة للقيد في الجداول الانتخابية في محافظة الدقهلية، 103.3%، وهو في الحقيقة رقم غير حقيقي، (وحتى إن افترضنا خطأً في تقدير عدد السكان الذين تزيد أعمارهم علي 18 سنة والتي قمنا بها اعتمادا علي بيانات التعداد السكاني لسنة 1996 ومتوسط معدل النمو علي مستوي المحافظة) فهو علي اقل تقدير رقم مشكوك في صحته. وذلك حيث أن إجمالي عدد السكان 18 سنة فأكثر في المحافظة قدر بنحو 2572 ألف نسمة، في حين بلغ إجمالي عدد المدعوين للانتخاب في المحافظة بنحو2657 ألف نسمة، وذلك بنسبة 103%، أي أن عدد المدعوين للانتخاب يفوق عدد السكان في نفس فئات العمر، وهو أمر غير واقعي. ومن ثم فان عدد المقيدين في الجداول الانتخابية بالمحافظة مبالغ في تقديره، حتى ولو افترضنا أن النسبة قلت لتصل إلي 100% فهو في الواقع أمر غير منطقي أن يكون كل من هم في سن الانتخاب مسجلين بالفعل في الجداول الانتخابية. ومن غير المنطقي أن يكون الارتفاع في النسبة بهذه الدرجة يعود إلي أشخاص يسكنون خارج المحافظة وما زالوا يحتفظون بحقهم في الانتخاب داخل محافظتهم التي ولدوا بها، وهي قضية يجب مراجعتها. ولعل هذا الأمر يثير أهمية تنقية جداول الناخبين والتي لم تعد تعبر بالفعل عن المجتمع الانتخابي، ومن ثم يجب إسقاط كل من لم يعد له حق الانتخاب من هذه الجداول.

(1) نسبة القيد حسبت علي أساس، نسبة المقيدين في الجدال الانتخابية الصادرة عن وزارة الداخلية إلي عدد السكان المقدرة في تاريخ إجراء الانتخابات في فئات العمر 18 سنة فأكثر في المائة.

- هذا ويمكن القول أن اعلي معدلات للقيد في الجداول الانتخابية تتحقق في 10 محافظات، شكل رقم (1)، بحيث يزيد معدل القيد بها علي 77%[1] هي، بالإضافة إلي الدقهلية تشمل؛ مطروح، دمياط، كفر الشيخ، الشرقية، سوهاج، قنا والأقصر، الوادي الجديد، المنوفية وأخيرا بني سويف. وهذه المحافظات هي بالأساس محافظات ريفية وتعتمد علي النشاط الزراعي، وتلعب فيها العائلات والعشائر والنزعات القبلية دوراً كبيراً في تحفيز السكان علي القيد بالجداول الانتخابية. وحتى محافظتي مطروح والوادي الجديد، وهما من المحافظات الصحراوية أو محافظات الحدود، فان النشاط الرئيسي للسكان بهما هو النشاط الزراعي، وللنزعات القبلية بهما تأثير كبير. ويلاحظ أن القطاعات الريفية من المجتمع المصري تولي العملية الانتخابية مستوي اعلي من الثقة، مما يجعلها أكثر حرصا ورغبة في المشاركة في تلك العملية من قطاعات أخري في المجتمع المصري.

- أما المجموعة الثانية من المحافظات فتشمل تسع محافظات، تراوحت فيها نسبة القيد بين 59 % إلي اقل من 77 %، وتشمل الغربية، الفيوم، أسوان، شمال سيناء، المنيا، أسيوط، القليوبية، البحيرة، بور سعيد.
- وتشمل المجموعة الثالثة المحافظات التي تحقق ادني نسب للقيد في الجداول الانتخابية، وهي المحافظات التي تقل فيها النسبة عن 59 %، وتشمل 7 محافظات، هي البحر الأحمر، الإسماعيلية، جنوب سيناء، السويس، الإسكندرية، القاهرة، الجيزة. وهذه المحافظات هي بالأساس محافظات إما كاملة الحضرية كما هو الحال في القاهرة والإسكندرية والسويس. أو هي محافظات تشمل قطاعا حضريا كبيرا كما هو الحال في محافظة الجيزة التي تشمل مدينة الجيزة، احد القطاعات الرئيسية في المجمع الحضري للقاهرة الكبرى. أو هي محافظات سياحية كما هو الحال في جنوب سيناء والبحر الأحمر. ولعل انخفاض معدل المشاركة في القطاعات الحضرية في الجمهورية هو احد الأمور السلبية التي يجب النظر إليها، والعمل علي تشجيع تلك القطاعات، والتي يفترض أنها حصلت علي اعلي مستويات التعليم والثقافة، علي المشاركة في العملية الانتخابية لما لهذه المشاركة من ايجابيات خاصة عندما تكون من طبقات النخبة. إلا أن قلة إقبال القطاعات الحضرية من المجتمع علي المشاركة في العملية الانتخابية يعكس إلي حد كبير مدي انعدام الثقة في جدية العملية الانتخابية، وخاصة من الطبقات المتعلمة في تلك القطاعات. ومن ثم فان إعادة صياغة وتطوير البنية الانتخابية يمكن أن يكون له آثاره الايجابية علي زيادة معدلات التفاعل مع العملية الانتخابية، من احد أهم القطاعات في المجتمع المصري.

---

(1) تم تقسيم الفئات علي خرائط البحث من خلال طريقة الفواصل الطبيعية Natural Breaks والتي تعتمد علي تجميع القيم التي تحقق ادني معدلات الاختلاف في فئات، في حين تحديد الفواصل بين الفئات في المناطق التي تتحقق بها فجوات. كما تستخدم شجرة الفئات Grouping Tree في تحديد الفواصل، كما أن استخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS سهلت المتطلبات الحسابية لهذا الأسلوب. للاستزادة عن طريقة الفواصل الطبيعية يرجع إلي؛ (Dickinson, G. C., 1973, Statistical Mapping and the Presentation of Statistics, 2nd Edition, Edward Arnold, London)

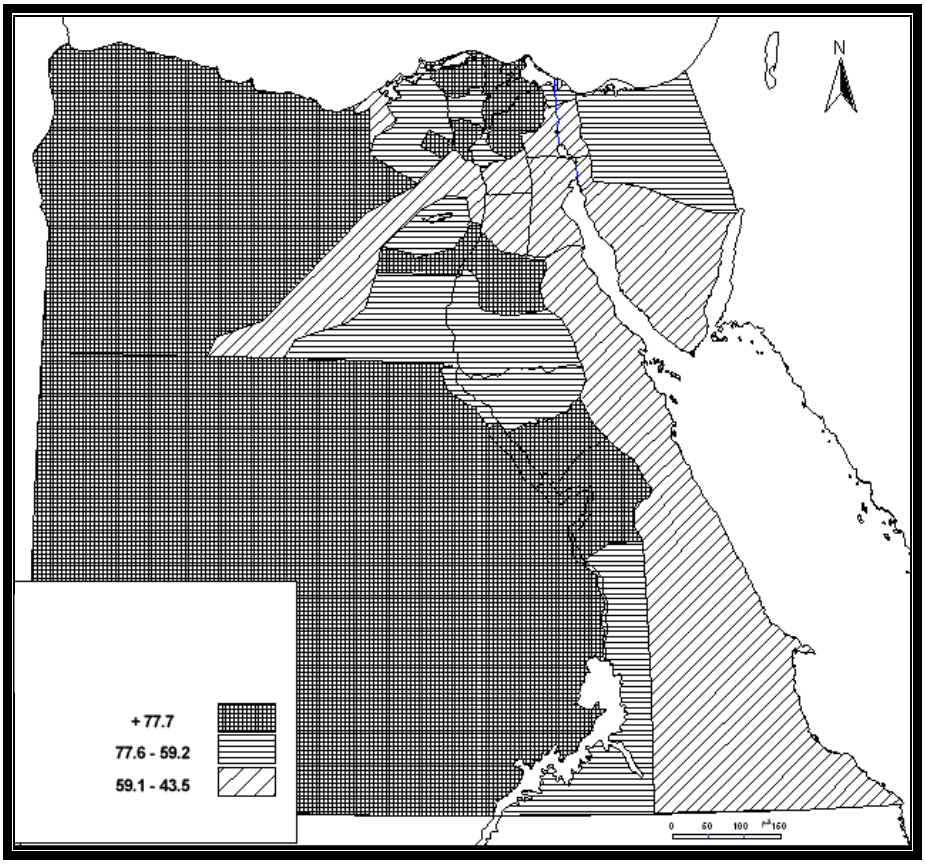

شكل (1) : نسبة المقيدين فى الجداول الانتخابية سنة 2000 الى السكان 18 سنة فأكثر.

2) نسبة الحضور[1] والإدلاء بالأصوات :

- وان كانت نسبة الحضور قد تفاوتت قليلا بين الجولة الأولي والجولة الثانية في انتخابات 2000 إلا أنها تتميز بصفة عامة بأنها محدودة، بالرغم من أنها تسجل مستويات تفوق الانتخابات السابقة. ففي حين بلغ من حضروا للإدلاء بأصواتهم في الجولة الأولي علي مستوي الجمهورية نحو 6 مليون ناخب وذلك بنسبة حضور تبلغ 24.2 %، فقد انخفض العدد في الجولة الثانية ليبلغ نحو 5.2 مليون ناخب، وذلك بنسبة حضور تبلغ 21.1 % من إجمالي المقيدين في الجداول الانتخابية والبالغ عددهم سنة 2000 نحو 24.8 مليون ناخب. وهي نسبة محدودة للغاية، وتظهر مدي انخفاض الرغبة في المشاركة في العملية الانتخابية. حيث أن هذا يعني أن أكثر من ثلاثة أرباع المدعوين للانتخاب لم يشاركوا في العملية

(1) نسبة الحضور، تحسب علي أساس نسبة الناخبين الذين يدلون بأصواتهم إلي إجمالي عدد المقيدين في الجداول الانتخابية في المائة.

الانتخابية – ما بالك بمن لم يسجل نفسه أساسا في الجداول الانتخابية – لا يشاركون في العملية الانتخابية. وهذا يعني أن التمثيل البرلماني في الجمهورية، طبقا لهذه النسب الضئيلة، يعد انعكاساً لنسبة محدودة للغاية من المجمع الانتخابي. وهذا يعني أن هناك جهوداً كبيرة يجب أن تبذل من قبل السياسيين لتحفيز المجتمع للمشاركة بفاعلية في العملية الانتخابية، سواء برفع نسب التسجيل في الجداول الانتخابية لمن لم يسجل أساسا في تلك الجداول، أو من خلال زيادة نسبة الحضور لمن هم مقيدون في الجداول الانتخابية.

- بلغت نسبة الحضور أقصاها في أربع محافظات، شكل رقم (2) هي جنوب سيناء، الوادي الجديد، البحر الأحمر، البحيرة. وتضم هذه المحافظات أساسا المحافظات الصحراوية، وبالرغم من أن محافظتي جنوب سيناء والبحر الأحمر كانتا ضمن مجموعة المحافظات التي سجلت ادني معدلات القيد، إلا أن نسبة حضور من هم مقيدون للإدلاء بأصواتهم مرتفعة.

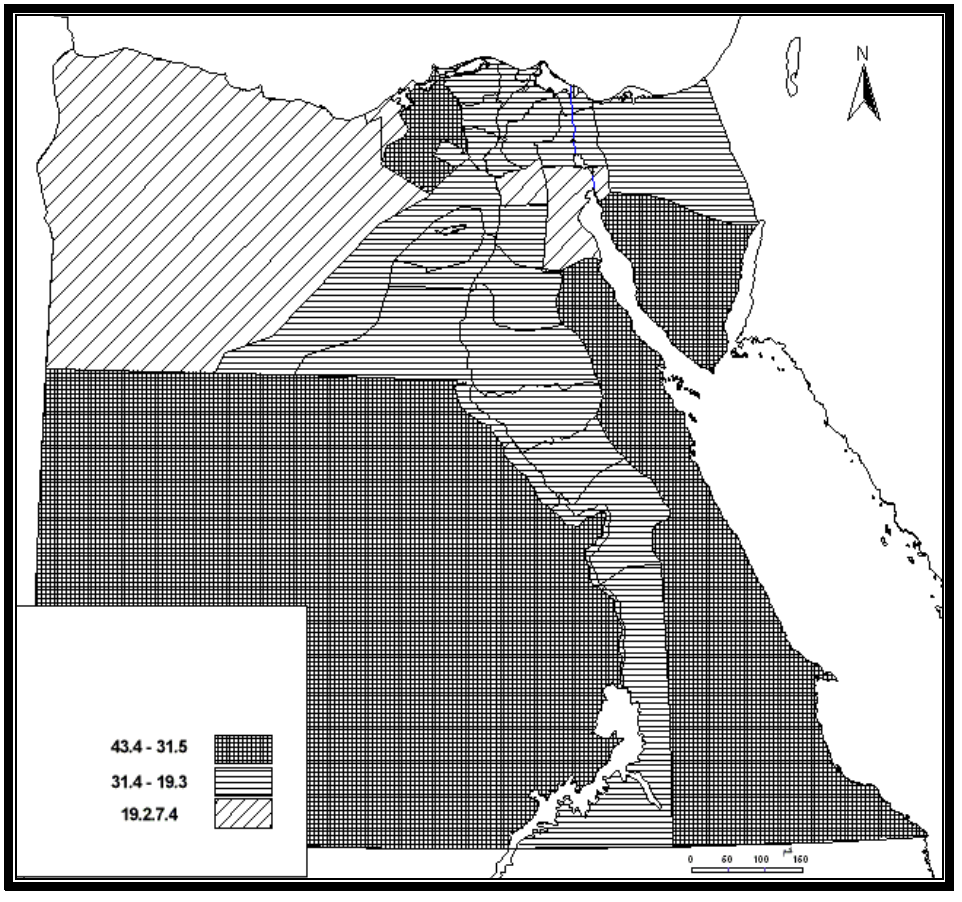

شكل (2) : نسبة الحضور فى الجولة الأولى لانتخابات سنة 2000.

- أما المجموعة الثانية فتضم 17 محافظة تراوحت فيها نسبة الحضور بين، 19.3 % إلي اقل من 31.5 %، وتشمل هذه المجموعة محافظات في الوجه البحري والوجه القبلي علي حد

سواء، كما تشمل أيضا محافظة كاملة الحضرية وأخيرا محافظة صحراوية وهذه المحافظات هي؛ المنوفية، بورسعيد، القليوبية، الشرقية، سوهاج، قنا والأقصر، أسوان، الفيوم، دمياط، الجيزة، شمال سيناء، أسيوط، الدقهلية، المنيا، الغربية، كفر الشيخ، بني سويف.

- أما المجموعة الأخيرة فهي التي تقل بها نسبة الحضور عن 19.3%، أي التي تسجل ادني معدلات الحضور علي حد سواء وهي: الإسكندرية، القاهرة، السويس، مطروح، الإسماعيلية. ولعل ما يميز هذه المجموعة أنها تشمل أساسا المحافظات كاملة الحضرية، والتي تميزت بصفة عامة بانخفاض سواء في نسبة القيد في الجداول الانتخابية أو الإدلاء بالأصوات، وهو كما اشرنا سابقا يعكس انخفاضاً في ثقة الناخبين في العملية الانتخابية في تلك المحافظات.

3) توزيع القوي السياسية علي مستوي محافظات الجمهورية (علي أساس صفة الترشيح)

- من أهم الظواهر التي ميزت الخريطة الانتخابية لمجلس الشعب لسنة 2000، هو التباين الواضح في نمط خريطة القوي السياسية طبقا لصفة الترشيح[1] للانتخاب، وطبقا لصفة الممارسة[2] في البرلمان. ولعل البعض أشار إلي هذه الظاهرة باسم ظاهرة المستقلين في انتخابات مجلس الشعب وزيادة عددهم بشكل كبير للغاية، هذا بالإضافة إلي أن نسبة فوز المستقلين بالمقاعد في المجلس كانت ظاهرة لافته للانتباه. ويمكن أن نتعرف علي مدي دور المستقلين في تشكيل مجلس الشعب لهذه الدورة إذا ما قارنا بين تركيب القوي السياسية التي فازت في الانتخابات طبقا لصفة الترشيح، و تركيب القوي السياسية طبقا لصفة الممارسة البرلمانية. وهو أمر تميزت به انتخابات مجلس الشعب لسنة 2000، وهو أن الكثير من الفائزين بمقاعد الانتخابات بصفتهم مستقلون قد غيروا صفتهم بعد الفوز والكثير منهم انضم للحزب الوطني وهو الحزب الحاكم.
- بلغ إجمالي عدد الفائزين في الانتخابات وكانوا يحملون عند ترشيحهم صفة الحزب الوطني 178 نائبا، يمثلون 40% من إجمالي عدد مقاعد البرلمان، البالغ عددها 444 مقعدا، في حين بلغ إجمالي عدد الفائزين وكانوا يحملون عند ترشيحهم صفة مستقل 251 نائبا، يمثلون 57%، من إجمالى مقاعد البرلمان. أي أن المستقلين يمثلون أغلبية الفائزين في هذه الدورة طبقا لصفة الترشيح، ولعل هذا يعد انعكاسا لضعف البنية الحزبية سواء للحزب الوطني الحاكم، أو لأحزاب المعارضة علي حد سواء. كما يعد انعكاسا لان الانتخابات في مصر لا ترتبط بالأساس ببرامج حزبية بقدر ما ترتبط بوعود انتخابية، وهي كلها أمور لها انعكاساتها

---

(1) صفة الترشيح؛ هي الصفة التي تقدم بها المرشح ليخوض المعركة الانتخابية، والتي قدم نفسه للناخبين باعتبار انه يحملها.

(2) صفة الممارسة؛ وهي الصفة التي مارس بها المرشح الفائز العملي السياسي بعد أن فاز بالمقعد البرلماني، والتي اختلفت في الكثير من الأحيان عن صفة الترشيح.

السلبية علي البنية السياسية في مصر. أما الفائزون وكانوا يحملون عند ترشيحهم صفة المعارضة، أي ينتمون لأحد أحزاب المعارضة، فقد بلغ عددهم 15 نائبا يمثلون 3 % من إجمالي عدد مقاعد البرلمان. وهو ما يظهر مدي ضعف أحزاب المعارضة بشكل خطير، وما لذلك من انعكاسات سيئة للغاية علي دور البرلمان الرقابي والتشريعي علي حد سواء.

- وإذا ما تتبعنا شكل رقم (3) والذي يعرض لخريطة تستخدم أسلوب خرائط الأبعاد التقاطعية[1] Cross Variable Mapping والتي توضح توزيع القوي السياسية علي محافظات الجمهورية، فسنجد أن الحزب الوطني الحاكم لم يحقق سيادة مطلقة إلا في خمس محافظات فقط، هي الإسماعيلية، القليوبية، المنوفية، الفيوم وأخيرا الوادي الجديد. وهذا يوضح أن من فازوا في الانتخابات بوصفهم مرشحو الحزب الوطني مثلوا قطاعا محدودا وسيادة محدودة علي مستوي الجمهورية.
- أما القطاع الثاني والذي يمثل سيادة أحزاب المعارضة أو الكتلة السياسية المعارضة، فان وضعها كان أسوأ من الحزب الوطني. فلم تحقق سيادة مطلقة في أي قطاع من قطاعات الجمهورية. وهذا يظهر ما ذكرناه من قبل من أن البنية الحزبية لهذه الأحزاب في حاجة إلي إعادة نظر، فبالرغم من وجود هذه الأحزاب علي الساحة السياسية منذ السماح بالتعددية الحزبية فهي لم تستطع أن تحقق أي شعبية حقيقية لها في الشارع السياسي المصري.

---

(1) خرائط الأبعاد التقاطعية Cross Variable Mapping وتستخدم إما بين متغيرين باستخدام خط الانتشار أو بين ثلاثة متغيرات وذلك من خلال استخدام المثلث البياني Triangular Graph. ويستخدم هذا المثلث بشكل فعال لتحليل بيانات لثلاثة متغيرات متفاعلة كما هو الحال عند تحليل خريطة القوي السياسية في مصر والتي تظهر العلاقة بين ثلاثة مجموعات سياسية رئيسية، الأولي وهي الحزب الوطني أو الحزب الحاكم، والثانية وهي القوي السياسية المعارضة أو أحزاب المعارضة، والثالثة هي المستقلون. بحيث يتم تشكيل مثلث متساوي الأضلاع والزوايا وتمثل القيم علي كل ضلع بالنسب المؤوية والتي تتراوح بين صفر و 100 % وإذا تم رسم وترقيم المقياس – الأضلاع – بشكل صحيح فان كل ثلاثة قيم للمتغيرات الثلاث سوف يكون حاصل جمعها 100 % وتتمثل في نقطة واحدة دخل المثلث. ومما سبق نخرج بمثلث بياني يوزع القوي السياسية بشكل متكامل، ويتم تقسيم المثلث الأساسي إلى أربع قطاعات اقل مساحة من المثلث الأساسي. وبعد ذلك يتم توقيع هذه القطاعات بظلال أو ألوان علي الخريطة. وتستخدم نظم المعلومات الجغرافية GIS بشكل فعال في بناء هذا النوع من الخرائط، وهو الأسلوب المستخدم في هذا البحث. ولتحديد حدود الفئات المطلوب إنشائها عند استخدام المثلث البياني لإنشاء خرائط الأبعاد التقاطعية فلابد من تحديد قيم القطع أولا علي أضلاع المثلث الثلاثة. وقد تم استخدام حدود قطع قيمتها 50 % وذلل بحيث يتم الخروج بأربع فئات. الأولى وهي سيادة الحزب الوطني أو الحزب الحاكم والثانية هي سيادة أحزاب المعارضة أو القوي السياسية المعارضة والثالثة هي سيادة المستقلون، أما الفئة الرابعة والأخيرة فهي قطاع التعادل والذي لا تحقق فيها أي قوي سياسية من القوي السابقة سيادة مطلقة، أي أنها نطاق تداخل في القوي السياسية.

- أما القطاع الثالث والذي يمثل المستقلين فتظهر الخريطة أنهم حققوا سيادة مطلقة (أي أن نسبة من فاز منهم في الانتخابات في المحافظة تزيد علي 50%) في 15 محافظة تتوزع علي أقاليم الجمهورية المختلفة، بحيث تشمل من المحافظات كاملة الحضرية الإسكندرية والسويس، ومن محافظات الوجه البحري دمياط، الدقهلية، الشرقية، كفر الشيخ، الغربية، البحيرة. ومن الوجه

القبلي تشمل محافظات، الجيزة، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا والأقصر، أسوان. كما تشمل من المحافظات الصحراوية محافظة شمال سيناء.

- أما القطاع الرابع والذي يتمثل في قطاع التعادل، أي انه لم تتحقق لأي قوي من القوي السياسية الثلاث السابق الإشارة إليها سيادة مطلقة عليه، فيشمل ست محافظات؛ اثنتان منها كاملتى الحضرية وهما بورسعيد والقاهرة. والثالثة هي من محافظات الوجه القبلي وهي بني سويف. أما المحافظات الثلاث الأخيرة فهى محافظات صحراوية هي مطروح، البحر الأحمر، جنوب سيناء.

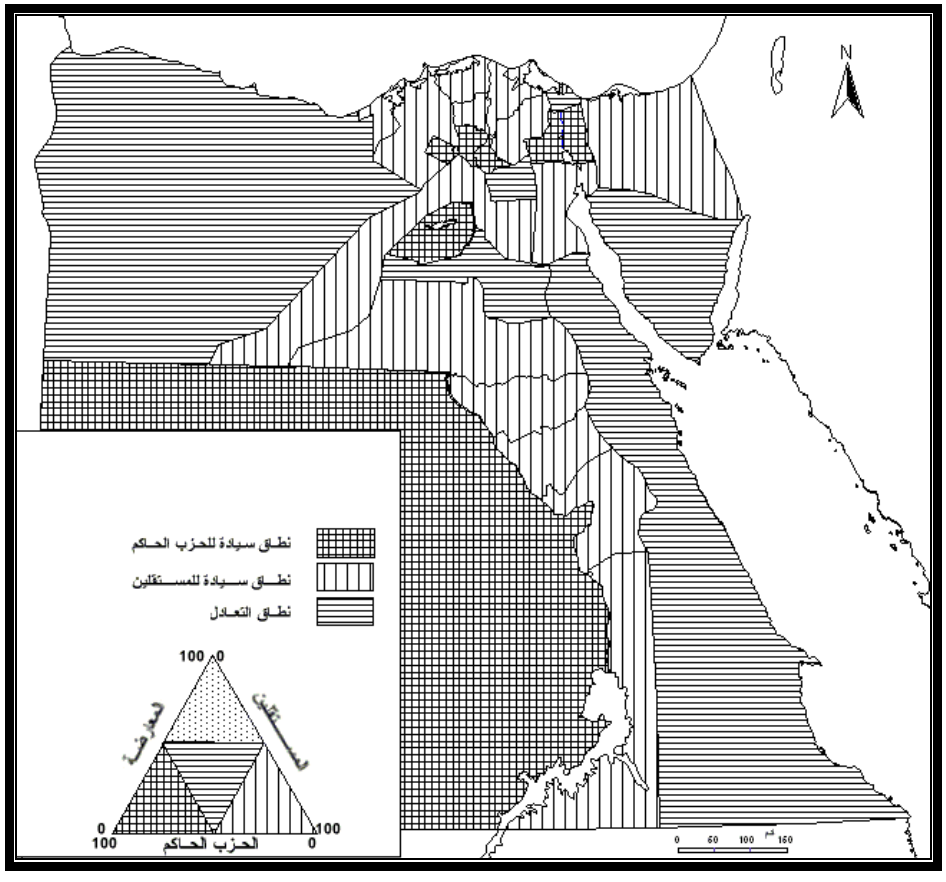

شكل (3) : القوى السياسية فى انتخابات سنة 2000 طبقا لصفة الترشيح.

4) توزيع القوي السياسية علي مستوي الجمهورية (علي أساس صفة الممارسة)

- إذا ما أردنا توزيع القوي السياسية علي أساس الممارسة الفعلية، فان الصورة سوف تتغير تماما. فقد تحول الكثير من الفائزين بمقاعد البرلمان خاصة المستقلون من صفة المستقل وانضم معظمهم إلي الحزب الوطني، ولعل هذا التحول جاء بمساعي من الحزب، بالإضافة

إلي رغبة من الفائزين الذين أرادوا أن يثبتوا أن اختيارات الحزب كانت غير سليمة. ومن هنا فبعد أن كان إجمالي عدد الفائزين والذين يحملون صفة الحزب الوطني 178 فقط، فقد أصبح من يحملون صفة الحزب الوطني كممارسين بعد أن تحولوا إليه 381 نائبا، وهو ما يمثل نسبة قدرها 86 % من إجمالي مقاعد البرلمان. أي أن الحزب الوطني لم يستطع أن يحقق الأغلبية إلا كنتيجة لجذب النواب الفائزين علي أنهم مستقلين – وإن كانوا هم في الأصل أعضاء في الحزب الوطني – إلي مقاعد الحزب مرة أخري.

- وكنتيجة لهذا التحول الكبير من مقاعد المستقلين إلي مقاعد الحزب الوطني الحاكم – حيث اقتصر عدد النواب المعارضين علي 12 عضو فقط بنسبة تقدر بنحو 3 % من مقاعد البرلمان، بالإضافة إلي 51 عضو مستقل فقط بنسبة 11 % من مقاعد البرلمان – فقد تغيرت الصورة تماما بحيث أصبحت السيادة المطلقة للحزب الحاكم في 23 محافظة من محافظات الجمهورية، ففيما عدا ثلاث محافظات هي؛ السويس، بورسعيد، دمياط والتي جاءت ضمن نطاق التوازن، فقد حققت باقي محافظات الجمهورية سيادة لنفوذ الحزب الوطني.
- ومن ثم يمكن القول أن التغيرات التي شهدتها خريطة القوي السياسية، كنتيجة لتوزيعها علي أساس صفة الترشيح للبرلمان وعلي أساس صفة الممارسة، هي تغيرات بالغة التباين، وتظهر مدي ضعف البنية الحزبية سواء للحزب الوطني، بل ولأحزاب المعارضة بشكل اكبر. كما أن دور المستقلين – ظاهريا – دور كبير في تلك الانتخابات. وهي ظاهرة يمكن القول عنها أنها ظاهرة سلبية. وخاصة أن فوز المستقلين بهذه الصورة يعني أن عملية التصويت تتم في معظمها لأسباب إما شخصية أو نفعية أو قبلية أو اجتماعية، وهي أمور لها تأثيراتها السلبية علي المناخ السياسي العام.

سادساً : الجغرافية الانتخابية لمحافظة الجيزة :

يرجع اختيار محافظة الجيزة للدراسة التفصيلية لعدد من الأسباب، 1) إن محافظة الجيزة تعد ثاني اكبر محافظة علي مستوي الجمهورية بعد محافظة القاهرة، حيث بلغ إجمالي عدد السكان طبقا لبيانات تعداد 1996 نحو 4.8 مليون نسمة يمثلون 8.1 % من سكان الجمهورية. 2) تشتمل محافظة الجيزة علي مدينة الجيزة والتي تمثل جزءا أساسيا من المجمع الحضري للقاهرة الكبرى والذي يشمل، محافظة القاهرة بالإضافة إلي مدينتي الجيزة وشبرا الخيمة. وعليه فان الجيزة تشتمل علي قطاع حضري – يضم بالإضافة إلي مدينة الجيزة عدداً من عواصم المراكز بالمحافظة – يبلغ عدد السكان به نحو 2.6 مليون نسمة يمثلون نحو 10.2 % من إجمالي سكان الحضر في الجمهورية. لذلك فان بها قطاعا يعبر عن طبيعة التركيب الحضري وانعكاس ذلك علي خريطة الدوائر الانتخابية. 3) تضم المحافظة قطاعا آخر ريفيا، حيث بلغ إجمالي عدد سكان الريف بالمحافظة سنة 1996 نحو 2.2 مليون نسمة، يمثلون نحو 6.4 % من إجمالي سكان ريف مصر. ومن ثم فان إيضاح تأثير القطاعات الريفية علي طبيعة العملية الانتخابية وتشكيل الدوائر سوف يمكن إيضاحه أيضا. 4) تشتمل المحافظة علي قطاع صحراوى، كبير الامتداد الجغرافي، يتمثل في النطاق الصحراوي الملحق بالمحافظة بما يشمله من مدينة السادس من أكتوبر بالإضافة إلي الواحات البحرية. ومن ثم فان تتبع اثر الطبيعة الصحراوية علي تشكيل الدوائر

الانتخابية سوف يكون واضحا أيضا. لكل هذه الأسباب مجتمعة فقد وقع الاختيار علي محافظة الجيزة لكي نقوم بالدراسة التفصيلية بها.

طبيعة التوزيع المكاني للقوي السياسية في المحافظة :

بلغ إجمالي عدد مقاعد البرلمان المخصصة لمحافظة الجيزة 28 مقعدا موزعة علي 14 دائرة انتخابية، هي إجمالي دوائر المحافظة. ومن ثم فان إجمالي عدد النواب الفائزين بالمقاعد بلغ 28 نائبا. وهنا يمكن ن نلاحظ تفاوتا بالغا في طبيعة الانتماء الحزبي لهؤلاء النواب وفقا للصفة التي تم ترشيحهم علي أساسها، والصفة التي تمت علي أساسها الممارسة السياسية، وهو الأمر الذي يمكن أن نتبينه من تتبع طبيعة توزيع النواب الفائزين بمقاعد البرلمان طبقا لصفة الترشيح، ثم طبقا لصفة الممارسة.

ففي حين بلغ إجمالي عدد المرشحين الفائزين بصفتهم أعضاء مرشحين علي قوائم الحزب الحاكم، 9 نواب يمثلون 32 % من إجمالي المقاعد البرلمانية. فقد بلغ عدد النواب الفائزين بصفتهم مستقلون 19 نائبا يمثلون 68 % من إجمالي المقاعد، أما القوي السياسية المعارضة فلم تفز بأي مقعد علي مستوي المحافظة، وذلك سواء علي أساس صفة الترشيح أو صفة الممارسة. وهو الأمر الذي يظهر مدي ضعف أحزاب المعارضة علي مستوي محافظة الجيزة، وهو أمر ينطبق أيضا علي مستوي الجمهورية.

ومن ثم يمكن القول انه طبقا لصفة الترشيح فان القوي السياسية المؤثرة والفاعلة في المحافظة هي قوي المستقلين، وهي قضية شديدة الخطورة لان ذلك يعني أن الحياة السياسية في المحافظة لا تتأثر بأي اتجاه سياسي محدد، وإنما تتبع لتوجهات الانتماءات الفردية. كما أن فوز هذه النسبة من المرشحين بصفتهم مستقلين علي مستوي المحافظة – كما هو الحال علي مستوي الجمهورية – إنما تشير إلي أن الرؤية السياسية للناخبين علي مستوي المحافظة غائبة، وان الانتماءات العصبية غالبة، والبحث عن تحقيق المنافع الذاتية هو الأصل لدي ناخبي المحافظة. أو يمكن القول أن المرشحين الرسميين للأحزاب لا يمثلون رغبات الناخبين، ومن ثم فان الناخبين يبحثون في المستقلين عمن يحقق توجهاتهم. وبصفة عامة فان الأمرين يتحققان معا في اغلب الأحيان، حيث أن البنية الانتخابية في المحافظة من الواضح أنها تفتقد إلي القوة، وذلك سواء علي مستوي الحزب الحاكم أو أحزاب المعارضة. كما أن المرشحين الرسميين للأحزاب هم في الكثير من الأحيان غير مدعومين بقواعد كبيرة من الناخبين، وإنما لهم ولاءات بدرجة اكبر للقيادات الحزبية وليس القواعد الحزبية. ومن ثم فان الناخبين كانوا مضطرين للبحث عن من يمثل توجهاتهم بدرجة اكبر. ولعل هذا الأمر هو ما أثار قضية كيفية تحديد قوائم المرشحين الحزبية، والتي شهدت عناية اكبر بعد انتخابات 2000 ولعل الحزب الحاكم أعاد فكرة ضرورة تفعيل دور القواعد الحزبية في تحديد قوائم المرشحين.

هذا وقد اختلفت الصورة تماما عندما تم توزيع النواب الفائزين علي أساس صفة الممارسة، وهو الأمر الذي نتج عن تغيير هؤلاء النواب لصفاتهم السياسية، فقد بلغ إجمالى عدد النواب الفائزين، بعد إعادة تغيير ولاءاتهم السياسية، 26 فائزا ينتمون إلي الحزب الوطني. أي أن هناك 17 نائبا ممن خاضوا الانتخابات بصفتهم مرشحين مستقلين قد غيروا ولاءهم السياسي وتحولوا إلي مقاعد الحزب الحاكم، ولعل هذا الأمر من المثالب الرئيسية التي تمثلت في هذه الانتخابات، والتي أعادت تشكيل القوي السياسية المؤثرة علي الساحة. ولعل تحول هذه الاعداد الكبير من المستقلين، سواء علي مستوي المحافظة أو علي

مستوي الجمهورية، قد تحقق بفعل مساعي من الحزب الحاكم لضم العناصر الخارجة عن الالتزام الحزبي والذين اثبتوا قدرة كبيرة علي اجتذاب الناخبين لهم، وفي ذات الوقت لاقت هذه المساعي رغبة من هؤلاء النواب لما يحققه الغطاء الحزبي من أمان سياسي مستقبلي للنواب.

وخلاصة يمكن القول أن تشكيل القوي السياسية علي مستوي المحافظة أو علي مستوي الجمهورية لا يتبع قيماً سياسية عليا، تعتمد علي طبيعة البرامج الانتخابية للأحزاب – ومن ثم ولاء الناخبين لها – بقدر ما تتشكل القوي السياسية تبعا لتوجهات "مصلحية" ذاتية، بحيث تتلاقي إرادة الناخبين والمرشحين حول تحقيق بعض المصالح الخاصة المشتركة أو المحلية الضيقة. ومن ثم فان إعادة صياغة الحياة السياسية سواء علي المستوي المحدود – المحافظة – أو علي المستوي القومي – الجمهورية – أصبح ضرورة حيوية لا يجب تأجيلها بأي حال من الأحوال.

جغرافية الدوائر الانتخابية للمحافظة :

إن بناء الدوائر الانتخابية وفقا لأسس موضوعية هو واحد ومن أهم الأمور التي يجب أن تنطلق منها أي عملية انتخابية سليمة، وهنا لابد أن نتعرض لواحدة من أهم المصطلحات في جغرافية الدوائر الانتخابية وهو التلاعب بالدوائر الانتخابية "Gerrymandering" ويقصد بهذا المصطلح أن يتم تخطيط حدود الدوائر الانتخابية بحيث تحقق مصلحة حزب معين علي حساب الأحزاب الأخرى المنافسة.

ولعل قضية التلاعب أو التحيز أو التزوير في رسم حدود الدوائر الانتخابية يمكن أن تتخذ أكثر من شكل:

- فقد تتم بحيث تقسم الدوائر الانتخابية دون أن تراعي عند التقسيم الحجم السكاني، فتكون هناك تفاوتات كبيرة في أعداد السكان بين الدوائر المختلفة وبحيث يتم جعل الدوائر التي تتمتع فيها المعارضة بشعبية كبيرة ذات أحجام سكانية كبيرة بحيث تزيد من الجهد المبذول في مثل هذه الدوائر والتي تكون بها أغلبية من المصوتين للمعارضة، في حين تكون الأحجام السكانية لدوائر الحزب الحاكم اصغر ومن ثم تكون أسهل في تحقيق المكسب.
- أو تأخذ الدوائر الانتخابية أشكالاً ملتفة أو غير متصلة أو غير منطقية لإدخال شريحة معينة من الناخبين لصالح احد المرشحين.
- أو يتم تشتيت الأصوات المعارضة للحزب المطلوب إنجاحه بين عدد من الدوائر وبحيث لا تحقق أغلبية في أي منها.
- أو أن تضمن الدائرة الانتخابية عدد كبير من الناخبين لأحزاب متباينة ومن ثم يحقق احد الأحزاب الفوز دون أن يكون له الأغلبية المطلقة بين ناخبي الدائرة.

ويمكن القول أن الموضوعية المطلقة في تقسيم الدوائر الانتخابية أمر غير ممكن عمليا، وهذا بغض النظر عن الجهة التي تتولي تحديد حدود الدوائر الانتخابية، وهو من الأمور التي أصبحت تلاقي الكثير من الجدل السياسي بهدف تحقيق اعلي مستوي ممكن من الموضوعية. وهنا سوف نجد أنفسنا أمام احتمالين للتحيز أو التلاعب في الدوائر الانتخابية بمنطقة الدراسة:

- **الاحتمال الأول:** ويفترض أن تكون عملية تحديد الدوائر الانتخابية منذ البداية قد تمت لصالح مرشح معين، أو حزب معين. وذلك من خلال الأساليب المختلفة للتلاعب أو التحيز في تحديد الدوائر، والسابق الإشارة إليها. وهذا يعني أن أي عملية انتخابية في هذه الحالة لن تكون معبرة بصدق عن رغبات الناخبين، وان القضية تحسم لصالح احد المرشحين بالرغم من عدم أحقيته. ومن ثم فان أي عملية انتخابية سليمة في هذه الحالة يجب أن تنطلق بشكل أساسي من خلال إعادة صياغة خريطة الدوائر الانتخابية وفق رؤية موضوعية شاملة.
- **الاحتمال الثاني:** فهو بفرض أن الدوائر الانتخابية قد تمت وفق أسس موضوعية بداية، فان الوضع قد تغير مع مرور الزمن، أي في الوقت الحالي. وذلك للعديد من الأسباب التي ترتبط بالتطور والتغير الطبيعي في البيئة الجغرافية للمنطقة. وهنا يمكن أن نعرض لعدد من المتغيرات التي حدثت والتي يجب أن تؤخذ في الاعتبار، مثل النمو الذي شهده عدد السكان وبصفة خاصة أن معدلات النمو السكاني ليست متماثلة في الأقاليم الجغرافية المختلفة، ومن ثم فان هذا التباين في معدلات النمو السكاني سوف يستتبع تبايناً في الحجم النسبي للسكان لهذه الأقاليم الجغرافية. هذا ويمكن القول أن التباين في معدلات النمو السكاني يمكن أن يظهر علي مستوي الأقاليم الجغرافية الكبرى مثل المحافظات مثلا، فعلي سبيل المثال نجد أن محافظة الجيزة في تعداد 1976 بلغ نسبة سكانها إلي إجمالي الجمهورية نحو 6.6 % وجاءت من حيث عدد السكان في الترتيب الخامس علي مستوي الجمهورية، بينما بلغت نسبة سكانها إلي إجمالي الجمهورية في تعداد 1986 نحو 7.7 % وتقدم ترتيب حجمها السكاني إلي الترتيب الثاني علي مستوي الجمهورية، إما في تعداد 1996 فقد بلغت نسبة سكانها إلي إجمالي الجمهورية نحو 8.1 % وظلت تحتفظ بالترتيب الثاني، ولعل هذا التزايد في نسبة سكان المحافظة إلي إجمالي الجمهورية يرجع إلي ارتفاع معدلات النمو السكاني بها عن مناطق جغرافية أخري علي مستوي الجمهورية. وإذا كان هذا الأمر يظهر علي مستوي المناطق الجغرافية الكبرى، فانه يظهر بصورة اكبر بين الوحدات الجغرافية الأصغر.

وبالإضافة إلي التباين في النمو السكاني وأثره علي الأوزان النسبية لنصيبها من حجم المقاعد البرلمانية، فان هناك أموراً أخري أيضا لها دور كبير للغاية، مثل التعديلات الإدارية والتي قد تضيف أو تحذف أو تقسم أو تدمج الوحدات الإدارية معا، ومن ثم يحدث عدم اتساق في وضع الدوائر. وذلك بسبب أن الدوائر الانتخابية تعتمد في بنائها بالأساس علي تجميع الوحدات الإدارية الصغرى. هذا بالإضافة إلي أن خطط التنمية والتعديلات الاجتماعية والاقتصادية في بعض الدوائر، أو أجزاء منها خاصة عندما يدخل جزء من الدائرة الانتخابية ضمن "كردونات" المدن قد يجعل تحديد الدوائر غير متوائم ويحتاج إلي إعادة نظر. وسواء كنا أمام الاحتمال الأول، وهو التحيز الأولي في بناء الدوائر، أو الاحتمال الثاني، وهو اختلال وضع الدوائر الانتخابية كنتيجة لتفاوت معدلات النمو السكاني والتعديلات الإدارية والعمرانية. فان هذا يعني أن وضع خريطة الدوائر أصبحت في حاجة إلي الدراسة والتحليل.

ومن هنا فان التعرف علي طبيعة التنظيم المكاني للدوائر الانتخابية في محافظة الجيزة، والذي سوف نتناوله فيما يلي، هو احد الجوانب الهامة في دراسة الجغرافية الانتخابية للمحافظة. ومن خلال دراستنا لخريطة الدوائر الانتخابية بالمحافظة يمكن أن نحدد إذا ما كانت الدوائر الانتخابية تتسم بالموضوعية، ولو النسبية، أو أنها تحتاج إلي إعادة صياغة.

التنظيم المكاني للدوائر الانتخابية في المحافظة :

بلغ عدد الدوائر الانتخابية في المحافظة 14 دائرة انتخابية، منها خمس حضرية تشكل الدوائر المكونة لمدينة الجيزة. في حين باقي الدوائر التسع هي دوائر تمتد لتشمل القطاع الريفي من المحافظة، شكل رقم (4)، ومن خلال التعرض لطبيعة التنظيم المكاني للدوائر الانتخابية في المحافظة يمكن أن نعرض لعدد من المفارقات البارزة، التي تشير إلي قدر كبير من عدم الموضوعية في تحديد الدوائر الانتخابية بالمحافظة، ويمكن أن نجمل تلك المفارقات فيما يلي :

1) **الدائرة الثالثة** ومقرها قسم شرطة بولاق الدكرور شهدت انفصالا مكانيا، حيث ظهرت علي هيئة قطاعين، شكل رقم (5)، احدهما شمالي ويتكون من شياخات أبو قتادة، بولاق الدكرور، زنين، كفر طهرمس، نزلة خلف، نزلة بهجت، منشأة عليان؛ ويمثل هذا القطاع وحدة مساحية متصلة. وقطاع آخر جنوبي يشمل شياخات العمرانية الشرقية، العمرانية الغربية، الكنيسة؛ ويعد أيضا هذا القطاع وحدة مساحية متصلة. في حين يظهر بين القطاعين الشمالي والجنوبي "إسفين" يفصل بينهما مكانيا ويقطع اتصالهما يتمثل في امتداد مساحي للدائرة الرابعة ومقرها قسم شرطة الهرم، وهذا "الإسفين" هو الامتداد المتمثل في شياخة أول الهرم. وخلاصته فان هذا الانفصال المساحي هو انفصال غير مبرر، ويعني أن التلاحم المفترض واتصال الدائرة الانتخابية، لما له من أهمية في الحملات الانتخابية، مفتقد. هذا ناهيك عن أهمية الاتصال الديموجرافي للدوائر الانتخابية.

2) **الدائرة الرابعة** ومقرها قسم شرطة الهرم، شكل رقم (4)، هي من الدوائر الفريدة علي مستوي الجمهورية، تمتد امتدادا مساحيا بالغا لتتوغل في الصحراء وتضم مدينة السادس من أكتوبر، بالإضافة إلي الواحات البحرية علي بعد ما يزيد علي ثلاثمائة كيلومتر، بحيث تبلغ المساحة الإجمالية للدائرة ما يزيد علي 12 ألف كم مربع، المساحة المعمورة منها بالفعل 133 كم مربع. وهي بذلك تضم قطاعا حضريا يتمثل في منطقة الهرم في الامتداد الغربي لمدينة الجيزة، بالإضافة إلي مدينة جديدة تظهر بعد انقطاع مساحي إلي الغرب من مدينة الجيزة، هي مدينة السادس من أكتوبر. ثم الواحات البحرية بعد انقطاع مساحي وعمراني وسكاني إلي الجنوب الغربي من الجيزة. وهذا التنوع المكاني يستتبعه تنوع آخر ديموجرافي، يجعل هذه الدائرة غير متجانسة من الناحية الديموجرافية أيضا.

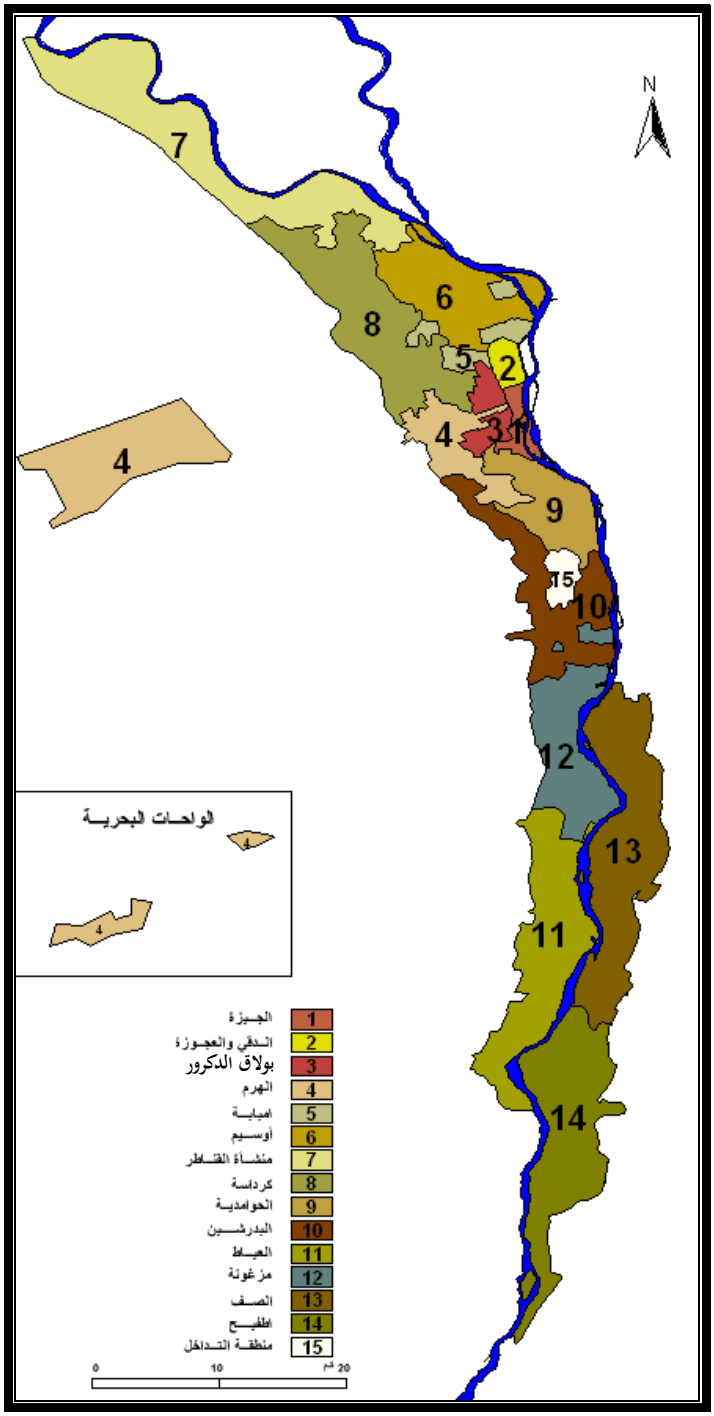

شكل (4) : الدوائر الانتخابية فى محافظة الجيزة سنة 2000.

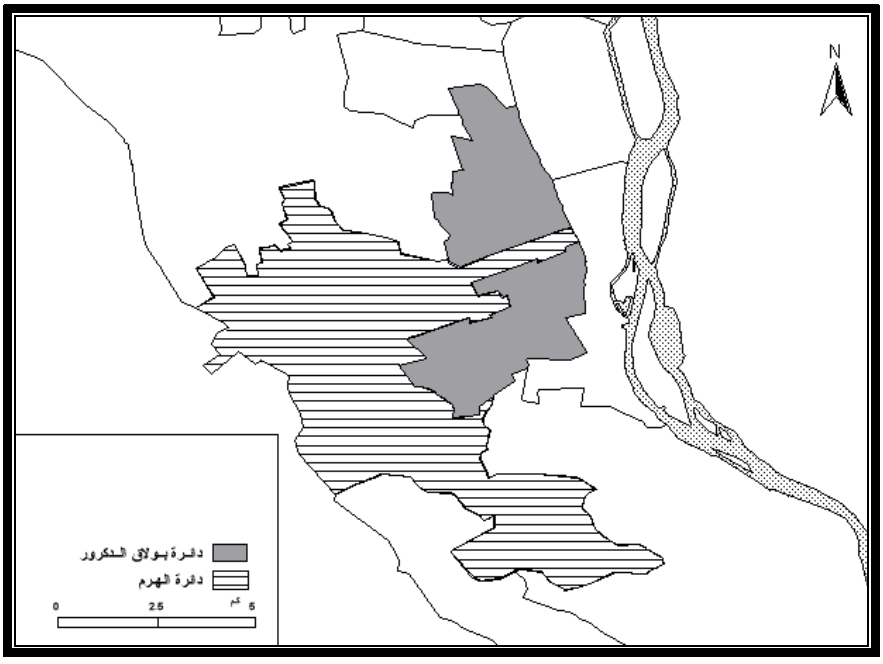

شكل (5) : التداخل بين دائرتى بولاق الدكرور والهرم.

3) **الدائرة الخامسة** ومقرها قسم شرطة إمبابة، شكل رقم (6)، وهي دائرة تشهد نموذجا صارخا لانقطاع الاتصال المساحي، بحيث تقسم الدائرة علي أربع قطاعات منفصلة عن بعضها البعض. يفصل بينها امتداد مساحي تابع للدائرة السادسة (ومقرها قسم شرطة أوسيم) وهذه القطاعات الأربعة هي؛ الأول ويقع في الشمال الغربي، ويتمثل في شياخة وراق الحضر. والثاني ويقع في الجنوب الغربي، ويتمثل في شياخات المنيرة، تاج الدول، جزيرة إمبابة، عبد النعيم، كفر الشوام، كفر الشيخ إسماعيل، مدينة التحرير، مدينة العمال، مطار إمبابة، ميت كردك. وتمثل هذه المجموعة المكون الأساسي للدائرة الخامسة. أما القطاع الثالث؛ فيقع في الشمال الغربي، ويتمثل في شياخة قرية كوم برة. أما القطاع الرابع والأخير؛ فيقع في الجنوب الغربي، ويشمل قريتي، برك الخيام، وقرية المعتمدية.

4) **الدائرة الثانية عشرة** ومقرها مركز شرطة مزغونة، شكل رقم (7)، وتظهر هذه الدائرة في ثلاثة قطاعات. الأول وهو الرئيسي؛ ويقع في الجنوب ويضم 18 قرية هي، مزغونة، الشوبك الغربي، نزلة الشوبك، أبو رجوان قبلي، زاوية دهشور، دهشور، منشأة كاسب، برنشت، كفر حميد، بتسا، برويش، كفر الرفاعي، كفر الضبعي، الدناوية، العطف، منشأة فاضل، البليدة، بهيت. أما القطاع الثاني فيقع في الشمال الشرقي ويتمثل في أبو رجوان بحري. والثالث والأخير يقع في الشمال الغربي ويتمثل في قلعة المرازيق. ومما سبق نلاحظ أن المحافظة تشتمل علي العديد من الدوائر الانتخابية التي شهدت اضطرابا واضحا في الاتصال المكاني للوحدة الانتخابية، وهو احد الشروط الموضوعية التي يجب أن تتحقق في تلك الدوائر.

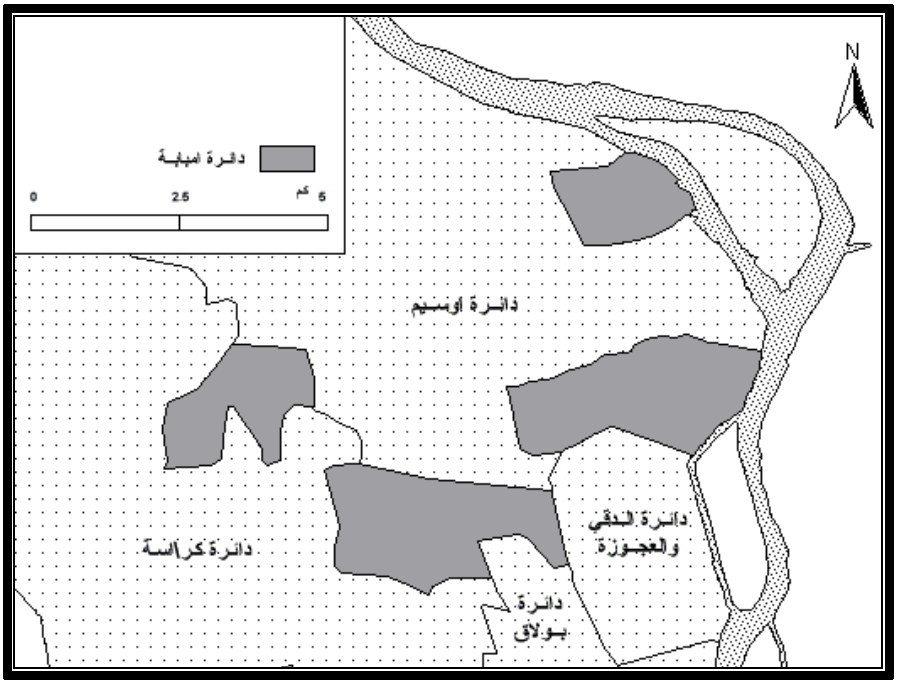

شكل (6) : انقطاع الاتصال المكانى لدائرة امبابة.

5) وبالإضافة إلي ما سبق من اضطراب في الاتصال المكاني للدوائر الانتخابية والتي سبق الإشارة إليه، فان المحافظة تشهد نمطا آخر من الإضطراب، ويتمثل في نطاق للتداخل، شكل رقم (8). بحيث نجد قطاعاً يتبع طبقا لنظام تقسيم الدوائر إلي دائرتين في ذات الوقت، وهذا القطاع يشمل قريتي العزيزية وميت رهينة، فقد ذكرت هاتان القريتان علي أنهما تابعتان للدائرة التاسعة ومقرها قسم شرطة الحوامدية، وأيضا علي أنهما تابعتان للدائرة العاشرة ومقرها مركز البدرشين. وهو نموذج جديد للاضطراب في تقسيم الدوائر الانتخابية بالمحافظة.

التباين المساحي للدوائر الانتخابية في المحافظة :

إذا كنا تناولنا فيما سبق عددا من الاضطرابات الواضحة في طبيعة الاتصال المكاني للدوائر الانتخابية بالمحافظة، فإننا يمكن أن نضيف الآن بعدا أخر للاضطراب وهو التباين الكبير في مساحات الدوائر الانتخابية بالمحافظة، وما هذا إلا نموذج لوضع خريطة الدوائر الانتخابية علي مستوي الجمهورية، وهو ما يمكن أن نتبينه بسهولة من استعراض خريطة الدوائر الانتخابية للمحافظة، شكل رقم (4).

بلغ إجمالي مساحة محافظة الجيزة 13189 كم مربع، بحيث تشتمل هذه المساحة علي قطاع صحراوي كبير يمتد بها في اتجاه جنوبي غربي، حيث تمتد المحافظة لتشمل الواحات البحرية. وإذا أردنا استقطاع المساحة المعمورة من المحافظة فقط، بما تشتمل عليه من امتداد معمور يشمل المعمور من

الواحات البحرية، فان هذه المساحة المعمورة بلغت 1137 كم مربع. وإذا كانت المحافظة تشتمل علي 14 دائرة انتخابية فانه يفترض نظريا أن تكون المساحة المتوسطة للدائرة الواحدة نحو 81 كم مربع، وهو ما لم يتحقق في الواقع.

فقد تفاوتت مساحات الدوائر الانتخابية بدرجة كبيرة بحيث تراوحت بين 10 كم مربع، كما هو الحال في الدائرة الثانية ومقرها قسما شرطة الدقي والعجوزة، وبين 148 كم مربع في الدائرة السابعة ومقرها نقطة شرطة منشأة القناطر، وبهذا فقد بلغ الانحراف المعياري للتباين في مساحات الدوائر 52، ومما سبق يتضح لنا أن مساحات الدوائر الانتخابية متفاوتة بدرجة كبيرة للغاية.

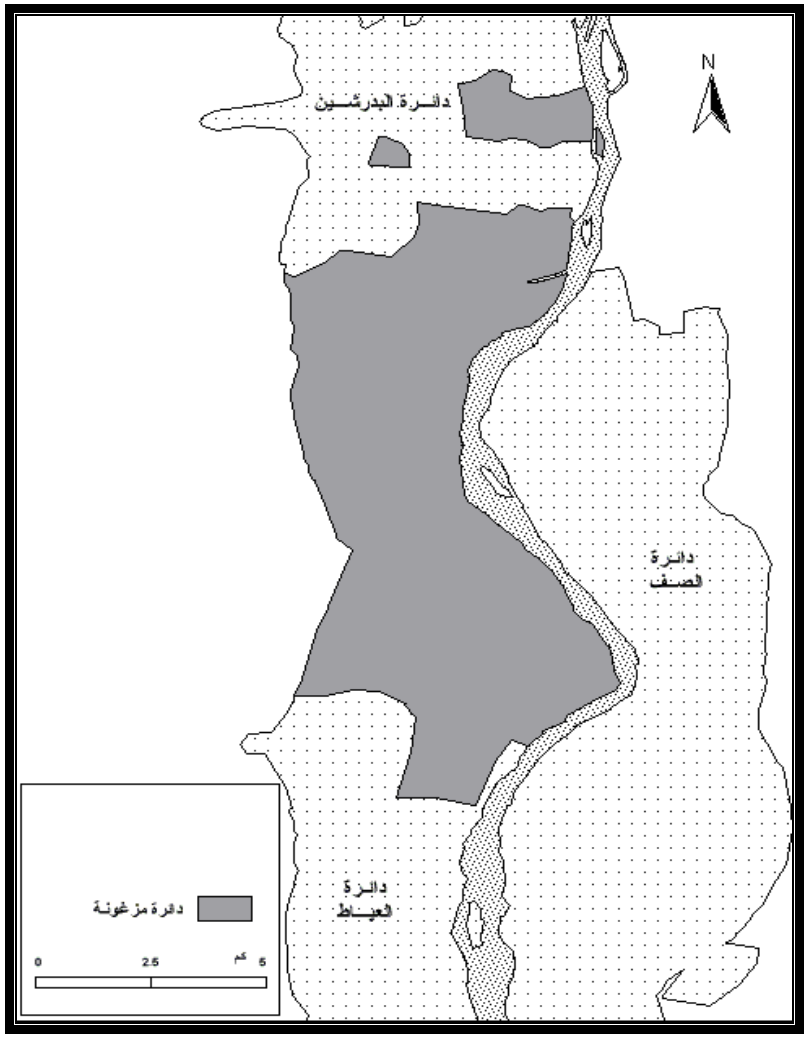

شكل (7) : انقطاع الاتصال المكانى لدائرة مزغونة.

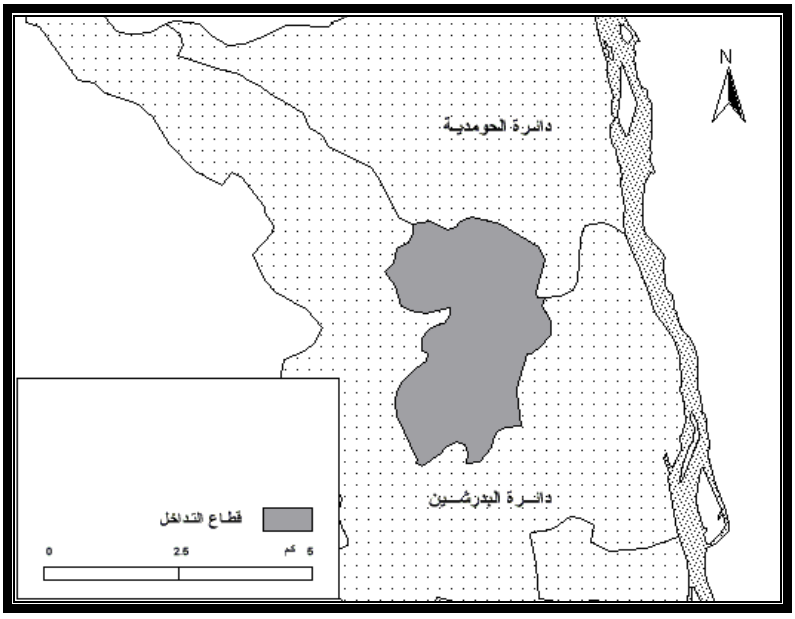

شكل (8) : قطاع التداخل بين دائرتى الحوامدية والبدرشين.

التباين في الحجم السكاني للدوائر الانتخابية في المحافظة :

شهدت الدوائر الانتخابية علي مستوي المحافظة نوعا أخر من التباين وهو ما يتصل بالحجم السكاني للدوائر الانتخابية، ففي حين بلغ إجمالي عدد السكان المقدر سنة 2000، أي في سنة إجراء الانتخاب، نحو 5.3 مليون نسمة، وهو ما يفترض أن يكون الرقم المتوسط لعدد السكان في الدائرة الانتخابية في المحافظة يتراوح حول الرقم 375 ألف نسمة، فان هذا الأمر ما لم يتحقق. فقد تراوح عدد السكان في الدوائر الانتخابية بين نحو 170 ألف نسمة في الدائرة العاشرة (ومقرها مركز البدرشين) وبين نحو 736 ألف نسمة في الدائرة الخامسة (ومقرها قسم إمبابة) وذلك بانحراف معياري قدره 226 ألف. وبصورة عامة يمكن القول أن أعداد السكان في الدوائر الحضرية تزيد عنها في الدوائر الريفية، راجع ملحق رقم (2).

ويمكن أيضا أن نتبين التفاوت في أعداد السكان في سن الانتخاب المقدر سنة 2000 أي في سنة إجراء الانتخاب، أي السكان 18 سنة فأكثر، حيث بلغ إجمالي عدد السكان في سن الانتخاب نحو 2.9 مليون نسمة. أي أن الحجم المتوسط للدائرة الانتخابية يفترض أن يكون نظريا نحو 209 ألف نسمة. وهو أيضا ما لم يتحقق، فقد تراوحت أعداد السكان في سن الانتخاب بين نحو 87 ألف نسمة في الدائرة العاشرة (مقرها مركز البدرشين) وبين نحو 450 ألف نسمة في الدائرة الخامسة (مقرها قسم إمبابة) وذلك بانحراف معياري مقداره 209 ألف. ومن هنا يمكن القول أيضا أن هناك تفاوتات كبيرة – كما هو الحال فيما يتصل بالحجم الإجمالي للسكان – في أعداد السكان في سن الانتخاب. بحيث يمكن القول بصفة إجمالية أن أعداد السكان، ومن ثم نسبتهم إلي جملة المحافظة، في الدوائر الحضرية اكبر بشكل ملحوظ من الدوائر الريفية بالمحافظة.

وإذا كان التباين السابق يظهر التباين فيما يتصل بالحجم السكاني الإجمالي، وكذلك بعدد السكان في سن الانتخاب، فان التعرف علي التباين في عدد الناخبين (المسجلين في كشوف الناخبين) بالدوائر الانتخابية يستكمل هذه الصورة، كما يظهر مفارقة كبيرة، وهذا يظهر مما يلي.

بلغ إجمالي عدد المدعوين للانتخاب في محافظة الجيزة 1281 ألف نسمة، وهذا يعني أن متوسط عدد المدعوين للانتخاب في كل دائرة من دوائر المحافظة يفترض، نظريا، أن يتراوح حول 91 ألف، وهو ما لم يتحقق في الواقع. فقد تراوحت أعداد المدعوين للانتخاب في دوائر المحافظة بين 62 ألف في الدائرة الخامسة (مقرها قسم إمبابة) وبين 147 ألف في الدائرة السادسة (مقرها مركز شرطة أوسيم). وهنا نلاحظ، علي عكس الحال فيما يتصل بأعداد السكان الإجمالية أو أعداد السكان في سن الانتخاب، أن اكبر نسبة للمدعوين للانتخاب (أي المسجلين في كشوف الناخبين) توجد في الدوائر الريفية، في حين توجد اقل الأعداد ومن ثم النسب علي مستوي المحافظة في الدوائر الحضرية.

ولعل هذا يعكس قدرا من قلة اهتمام السكان في القطاعات الحضرية في عملية المشاركة في العملية الانتخابية، وزيادة في نسبة المشاركة في العملية الانتخابية في القطاعات الريفية. وهذا الأمر يظهر بشكل جلي من شكل رقم (9) والذي يظهر الفروق بين نسبة السكان في سن الانتخاب في الدوائر الانتخابية إلي إجمالي محافظة الجيزة، ونسبة الناخبين إلي إجمالي المحافظة. بحيث نلاحظ زيادة نسبة السكان في سن الانتخاب علي الناخبين، إلي إجمالي المحافظة، في دوائر الجيزة، الدقي و العجوزة، الهرم، إمبابة، وهي دوائر حضرية. في حين تكاد تتساوي نسبة السكان في سن الانتخاب مع نسبة الناخبين في دائرة أوسيم، حيث بلغت نسبة السكان أكثر من 18 سنة إلي إجمالي المحافظة 11.6 %، في حين بلغت نسبة الناخبين (المسجلين) 11.5 %. أما باقي دوائر المحافظة وتتمثل في الدوائر الريفية فتتفوق بها نسبة الناخبين علي نسبة السكان في سن الانتخاب (كنسب إلي إجمالي المحافظة).

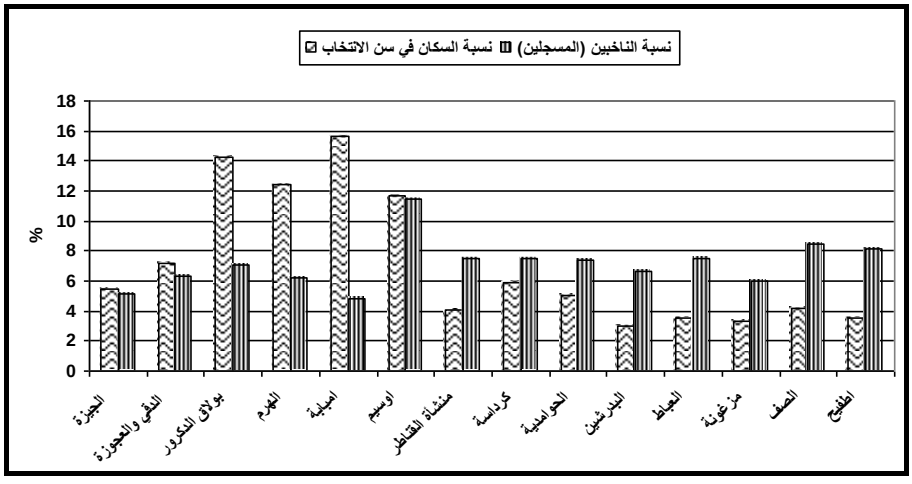

شكل (9) : الفرق بين نسبة السكان فى سن الانتخاب ونسبة الناخبين الى اجمالى المحافظة.

التباين في نسبة المشاركة في الانتخابات في الدوائر الانتخابية بالمحافظة :

هناك تباين آخر تشهده الدوائر الانتخابية في محافظة الجيزة، يتصل بالتباين في نسبة المشاركة في العملية الانتخابية، أي نسبة من يدلون بأصواتهم في الانتخابات إلي إجمالي المقيدين بالجداول الانتخابية. ففي حين بلغ إجمالي عدد المدعوين للانتخاب في محافظة الجيزة نحو 1281 ألف نسمة، فان من أدلوا بأصواتهم في الجولة الأولي بلغوا نحو 334 ألف نسمة، يمثلون 26 % من إجمالي عدد المسجلين في سجلات الناخبين. بل أن عدد من أدلوا بأصواتهم في الجولة الثانية انخفض إلي نحو 272 ألف نسمة، وبذلك فان نسبة المشاركة في الجولة الثانية انخفضت إلي 21 %. يلاحظ كذلك علي نسب المشاركة في العملية الانتخابية في القطاعات الريفية من المحافظة أنها تشهد مستويات اعلي من المشاركة، في حين تنخفض بشكل ملحوظ نسب المشاركة علي مستوي القطاعات الحضرية، وهو ما يتضح لنا من شكل رقم (10).

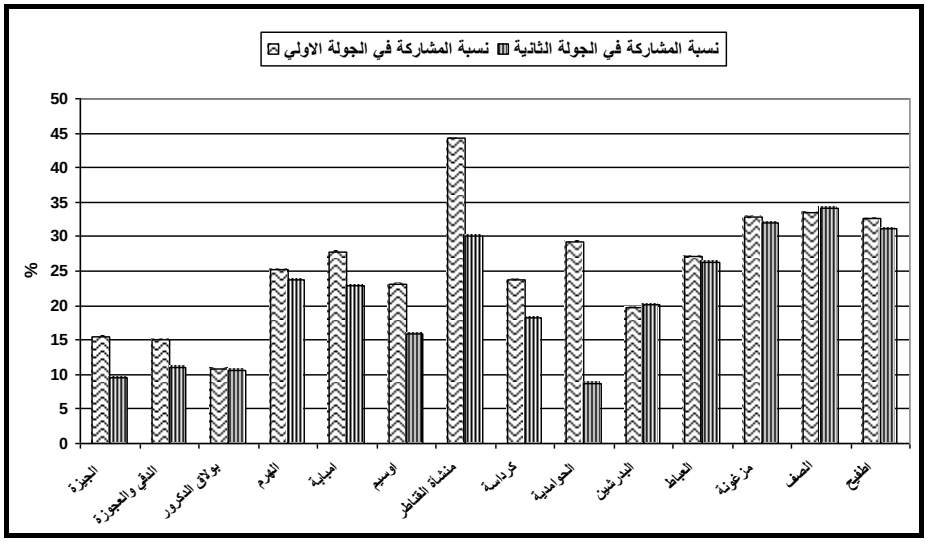

شكل (10) : نسبة المشاركة فى الجولتين الأولى والثانية.

ومما سبق يمكن القول أن الدوائر الانتخابية في محافظة الجيزة تشهد قدرا كبيرا من المفارقات، والاختلال سواء من حيث التوزيع المكاني أو الحجم السكاني أو حتى من حيث معدلات المشاركة في الانتخابات.

وإذا أردنا أن نبحث عن صورة إجمالية لمدي اتساق الدوائر الانتخابية في المحافظة، فان الأمر لا يمكن أن يقتصر علي احد العناصر السابق الإشارة إليها بشكل مفرد. حيث أن تلك العناصر تتداخل بقدر كبير للغاية، حيث لاحظنا انه يمكن أن يحقق احد العناصر قدراً من الملائمة في عدد من الدوائر في ذات الوقت الذي تتباين فيه عناصر أخري. فمثلا يمكن أن تكون مساحة الدائرة تحقق قدراً من التوسط بالنسبة لمساحات الدوائر في المحافظة، في حين تحقق أحجاماً سكانية كبيرة للغاية، ومن ثم فان البحث عن صورة اتساق الدوائر الانتخابية في المحافظة لابد أن يعتمد علي تكامل المتغيرات.

وهنا يمكن القول أن استخدام النمذجة الكارتوجرافية[1] Cartographic Modeling أو ما يمكن أن نطلق عليه خرائط الدليل المركب Composite Index Maps هو احد الوسائل الجيدة للتعرف علي الوضع المركب للدوائر الانتخابية وهو ما سوف نعرض له فيما يلي:

نموذج اتساق[2] الدوائر الانتخابية في محافظة الجيزة :

إن البحث عن الصورة الإجمالية لمدي اتساق الدوائر الانتخابية في محافظة الجيزة يمكن أن يكون احد الأمور الهامة التي يجب أن نلفت النظر إليها، حيث أن تحديد الدوائر التي حققت قدرا من الاتساق – بصورة إجمالية ومن خلال تفاعل المتغيرات المختلفة بها – وتلك التي افتقرت إلي الاتساق بالنسبة للوضع الإجمالي للدوائر الانتخابية في المحافظة هو أمر مهم، يمكن أن يسهم في تصور إعادة تشكيل الدوائر الانتخابية في المحافظة وهو أمر كما ذكرنا له أهميته في رفع كفاءة العملية السياسية بالمجتمع. وللقيام بوضع نماذج لمدي الاتساق في الدوائر الجغرافية بالمحافظة فان هذا يتطلب القيام بعدد من الإجراءات، التي تشمل ثلاثة مراحل أساسية كما يلي:

المرحلة الأولي؛ اختيار المتغيرات الداخلة في بناء النموذج :

كان لابد في البداية من اختيار المتغيرات التي تؤثر في تحديد وضع الدائرة، والي أي مدي يمكن أن تكون تلك الدائرة في وضع متوسط بالنسبة للمحافظة. ومن ثم فان اختيار المتغيرات الداخلة في بناء النموذج يتطلب التعرف علي المتغيرات التي تؤثر في تشكيل الظاهرة محل الدراسة. ولعل أهم المتغيرات التي يجب إدخالها في النموذج، والتي من خلال تفاعلها معا يمكن أن نتعرف علي وضع الدائرة الانتخابية، تشمل ما يلي؛

---

(1) النمذجة الكارتوجرافية أو خرائط الدليل المدمج هي احدي الطرق الكارتوجرافية المركبة التي تعتمد علي بناء خرائط مركبة من عدد من المتغيرات، التي تتفاعل معا بحيث تؤثر في تشكيل ظاهرة جغرافية ما. ويتم بناء هذا النوع من الخرائط من خلال تحديد المتغيرات المشكلة للظاهرة المطلوب دراستها، ثم بعد ذلك يتم القيام بتحديد الأوزان النسبية التي يؤثر بها كل متغير من هذه المتغيرات في الظاهرة محل الدراسة، أما الخطوة الثالثة فهي تعتمد علي حسبا القيمة النهائية للنموذج أو قيمة الدليل المدمج، والذي يستخدم بعد ذلك في التمثيل علي الخرائط، وهذا الأسلوب للنمذجة الكارتوجرافية يستخدم بفاعلية من خلال نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وهو الأسلوب المستخدم في هذه الدراسة.

(2) يقصد بنموذج اتساق الدوائر الانتخابية في المحافظة، هو الوصول إلي خريطة تعتمد علي عدد من المتغيرات المختلفة المتفاعلة والتي تظهر في النهاية إلي أي حد تمثل الدائرة وضعا متوسطا بالنسبة لجملة المتغيرات المؤثرة في تشكلي الدوائر في المحافظة، ومن ثم فان الدوائر التي تحقق معدل مرتفع من الاتساق هي دوائر تعد محددة بشكل مقبول، في حين تعد الدوائر التي انخفض بها معدل الاتساق فان هذا يعني أنها تحتاج إلي إعادة تحديد.

1. حجم السكان في الدائرة، وكلما حقق عدد السكان في الدائرة قيما تتراوح حول المتوسط العام للمحافظة، فان هذا يشير إلي أنها اقرب اتساقا.
2. عدد السكان في فئات العمر 18 سنة فأكثر، وكلما كان عدد هذه الفئات العمرية يتراوح حول المتوسط العام فان هذا يشير إلي ارتفاع معدل الاتساق.
3. عدد الناخبين، أي عدد السكان المسجلين في سجلات الناخبين، وبطبيعة الحال فانه كلما كان عدد الناخبين في الدائرة يحقق مستوي حول متوسط المحافظة فان هذا يشير إلي زيادة في معدل الاتساق.
4. مساحة الدائرة الانتخابية، وأيضا كلما كانت مساحة الدائرة حول المتوسط العام فان هذا يشير إلي اتساق اعلي بها.
5. الاتصال المساحي للدائرة، وهنا نلاحظ أن الدوائر التي تحقق اتصالا مساحيا، أي انه لا توجد أي مساحة انقطاع بين أجزائها فان هذا يعني مستوي اعلي من الاتساق، في حين نجد أن الدوائر التي يحدث بها انقطاع في الاتصال المساحي فان هذا يشير إلي خلل في تركيب الدائرة.
6. نسبة الاستطالة، وهي نسبة طول الدائرة إلي عرضها، وهنا نجد انه كلما زادت نسبة الاستطالة بالدائرة فان هذا يمثل عيبا بها. حيث انه يبعدها عن الشكل المندمج والذي يحقق اقرب مسافة بين أطرافها، ومن ثم فان زيادة نسبة الاستطالة ستعني بعد أطراف الدائرة عن مركزها، في حين نجد أن انخفاض نسبة الاستطالة سيعد عاملاً ايجابياً في الدوائر الانتخابية.

المرحلة الثانية : تحديد الأوزان النسبية للمتغيرات :

وهنا نجد أننا أمام مهمتين الأولي؛ تحديد التباينات التي يحققها المتغير الواحد بين الوحدات التوزيعية المختلفة. أما المهمة الثانية؛ فهي تحديد قيمة الأوزان النسبية لكل متغير من المتغيرات المشكلة للنموذج الكارتوجرافي.

وهناك أفضلية لاستخدام القيم المعيارية في بناء النماذج الكارتوجرافية، لان ذلك يقلل من احتمالات النتائج الذاتية. وعليه فانه لحساب الأوزان النسبية للمتغيرات السابق الإشارة إليها يتم أولا الفصل بين التباينات التي تتحقق داخل كل متغير من المتغيرات السابق الإشارة إليها، وذلك من خلال الوسط والانحراف المعياري ومن خلال تحديد خمسة نقاط قطع للبيانات كما يلي:

- نقطة القطع الأولي = المتوسط + الانحراف المعياري
- نقطة القطع الثانية = المتوسط + نصف الانحراف المعياري
- نقطة القطع الثالثة = المتوسط
- نقطة القطع الرابعة = المتوسط – نصف الانحراف المعياري
- نقطة القطع الخامسة = المتوسط – الانحراف المعياري

ومن خلال نقاط القطع السابقة ينتج لدينا ستة فئات يتم جمعها في ثلاثة فئات كما يلي؛

- الفئة الأولي؛ وتتمثل في القيم التي تتراوح بين نقطة القطع الثانية (المتوسط + نصف الانحراف المعياري) ونقطة القطع الرابعة (المتوسط – نصف الانحراف المعياري) وهذه الفئة تحقق اعلي نسبة للتوسط بالنسبة للمتغير محل التمثيل.
- الفئة الثانية؛ وتضم مجموعتين من القيم الأولي: وهي القيم التي تتراوح بين نقطة القطع الثانية (المتوسط + نصف الانحراف المعياري) ونقطة القطع الأولي (المتوسط + الانحراف المعياري) بالإضافة إلي مجموعة ثانية من القيم وهي التي تتراوح بين نقطة القطع الرابعة (المتوسط – نصف الانحراف المعياري) ونقطة القطع الخامسة (المتوسط – الانحراف المعياري) وهذه الفئة تأتي في الترتيب الثاني بالنسبة للمتغير محل التمثيل.
- الفئة الثالثة؛ وتمثل القيم الأكثر تطرفا بالنسبة للمتغير محل الدراسة بحيث تشمل القيم التي تزيد علي قيمة نقطة القطع الأولي (المتوسط + الانحراف المعياري) بالإضافة إلي القيم التي تقل عن قيمة نقطة القطع الخامسة (المتوسط – الانحراف المعياري)

وبتطبيق ما سبق علي المتغير الأول المتمثل في الحجم السكاني للدائرة الانتخابية، وبمعلومية قيمة المتوسط للمتغير والتي تساوي (371918 نسمة) وقيمة الانحراف المعياري والتي تساوي (217083 نسمة) فان نقط القطع الخمسة هي؛

- نقطة القطع الأولي = 589002
- نقطة القطع الثانية = 480460
- نقطة القطع الثالثة = 371918
- نقطة القطع الرابعة = 263377
- نقطة القطع الخامسة = 154835

وعلية فان الفئة الأولي (الفئة التي تحقق أفضل توسط في عدد السكان) ستشمل الدوائر الانتخابية التي يتراوح عدد السكان بها بين263377 إلي 480460 نسمة، أما الفئة الثانية؛ فهي التي تحقق مستوي تالياً من التوسط في عدد السكان وتشمل القيم التي تتراوح بين 480460 نسمة إلي 589002 نسمة بالإضافة إلي القيم التي تتراوح بين154835 إلي 263377 نسمة. أما الفئة الثالثة؛ فهي التي تشهد اكبر مستوي من التطرف في أعداد السكان أي أنها تبعد كثيرا عن قيمة المتوسط، بحيث تشمل الدوائر التي تزيد بها أعداد السكان عن 589002 نسمة والتي تقل بها عن 154835 نسمة.

بعد ذلك يتم إعطاء قيم نسبية للدوائر التي جاءت في الفئة الأولي بحيث تعبر عن ذلك المستوي، وقد اختيرت القيمة (0.9)، وإعطاء قيم نسبية للدوائر التي جاءت في الفئة الثانية، لتعبر أيضا عن هذا المستوي، وقد اختيرت القيمة (0.6)، وأخيرا إعطاء قيم نسبية للدوائر التي جاءت في الفئة الثالثة، بحيث تعبر عن هذا المستوي، وقد اختيرت القيمة (0.3). ويتم ما سبق مع المتغيرات من الأول إلي الرابع.

أما المتغير الخامس والذي يتمثل في الاتصال المساحي للدائرة الانتخابية، فقد أعطت له قيما أخري نتيجة لطبيعته، بحيث أخذت الدوائر التي تحقق اتصالا تاما القيمة 1.0 أما الدوائر التي انقسمت

إلي جزأين فقد أخذت القيمة 0.5، في حين أخذت الدوائر التي انقسمت إلي ثلاثة أجزاء القيمة 0.25، وأخيرا أخذت الدوائر التي قسمت إلي أربعة أقسام القيمة 0.125.

وفيما يختص بالمتغير السادس والذي يتمثل في نسبة الاستطالة، فقد تم التعامل معه بصورة أخري، حيث أن الدوائر التي سجلت معدل استطالة اقل من 1.5 قد أخذت القيمة (0.3)، أما الدوائر التي حققت معدل استطالة يتراوح بين 1.5 إلي اقل من 3 فقد أخذت القيمة 0.6، وأخيرا الدوائر التي حققت معدل استطالة 3 فأكثر فقد أخذت القيمة (0.9).

وبطبيعة الحال فان المتغيرات التي تدخل في بناء أي نموذج – أي في تشكيل أي ظاهرة – لا تؤثر بدرجات متساوية، وإنما تتفاوت أهميتها النسبية ومن ثم كانت هناك ضرورة لتحديد أوزان نسبية لكل متغير من هذه المتغيرات، هذا بالإضافة إلي تحديد طبيعة تأثيره علي الظاهرة محل الدراسة – هل هو تأثير ايجابي أم تأثير سلبي – حتى نصل بالتالي إلي صورة متشابكة تلخص الوضع الفعلي، ومن ثم فقد تم إعطاء الأوزان النسبية للمتغيرات وتحديد طبيعة تأثيرها طبقا للجدول رقم (1).

جدول (1) : المتغيرات المشكلة لنموذج اتساق الدوائر الانتخابية وأوزانها النسبية.

م	المتغير	طبيعة المتغير	الوزن النسبي
1	الحجم المتوسط لعدد السكان	ايجابي	1.5
2	الحجم المتوسط للسكان في فئات العمر 18 سنة فأكثر	ايجابي	1.5
3	الحجم المتوسط للناخبين	ايجابي	1.25
4	توسط المساحة	ايجابي	1.5
5	الاتصال المساحي للدائرة	ايجابي	3
6	نسبة الاستطالة	سلبي	2

أما الخطوة التالية فهي تحديد القيم الموزونة للمتغير، وذلك من خلال ضرب القيمة النسبية في الوزن النسبي للمتغير ككل ومن ثم ينتج جدول القيم الموزونة للمتغيرات، والتي تستخدم في إتمام المرحلة الأخيرة من بناء النموذج.

المرحلة الثالثة : الربط بين المتغيرات

وتتصل بعملية الربط بين المتغيرات من خلال تشكيل المعادلة التي تشكل في النهاية قيمة الدليل المدمج، وهي القيمة التي تستخدم في التمثيل النهائي علي نموذج اتساق الدوائر الانتخابية. وكما أتضح لنا من المرحلة السابقة التي حددت طبيعة المتغيرات، فان المتغيرات الخمسة الأولي ذات إضافة ايجابية أما المتغير السادس فله إضافة سلبية، ومن ثم فان المعادلة تتشكل كما يلي:

- قيمة الدليل المركب = (م ن 1 + م ن 2 + م ن 3 + م ن 4 + م ن 5) – (م ن 6)

حيث م ن س = القيمة الموزونة للمتغير س

ومن ثم فقد تشكلت القيم النهائية للدليل المدمج، جدول رقم (2)، وقد تراوحت هذه القيم بين 7.6 في دائرة الحوامدية، والتي تحقق اعلي مستوي اتساق في المحافظة وبين 0.7 في دائرة الهرم، والتي

حققت ادني مستويات الاتساق علي الإطلاق في المحافظة. وتعد الدوائر التي شهدت معدلات اعلي من الاتساق دوائر أفضل من الوجهة الجغرافية، في حين نجد أن الدوائر التي حققت معدلات ادني من الاتساق دوائر تحتاج إلي إعادة صياغة، وخصوصا كلما قلت معدلات الدليل المدمج والتي تتضح من الخريطة رقم (11)، ولعلنا يمكن أن نخرج من الخريطة بثلاث مجموعات رئيسية من الدوائر الانتخابية هي:

جدول (2) : القيم الموزونة للمتغيرات الداخلة في بناء نموذج اتساق الدوائر الانتخابية لمحافظة الجيزة سنة 2000.

م	اسم الدائرة	القيم الموزونة للمتغيرات						قيمة الدليل المدمج
		المتغير الأول	المتغير الثاني	المتغير الثالث	المتغير الرابع	المتغير الخامس	المتغير السادس	
1	الجيزة	0.9	1.4	0.4	0.5	3.0	1.2-	4.9
2	الدقي والعجوزة	1.4	104	0.8	0.5	3.0	1.2-	5.7
3	بولاق الدكرور	0.5	0.5	1.1	0.5	1.5	0.6-	3.4
4	الهرم	0.5	0.5	0.8	0.5	0.4	1.8-	0.7
5	إمبابة	0.5	0.5	0.4	0.5	0.4	1.8-	0.9
6	أوسيم	0.5	0.9	0.4	1.4	1.5	0.6-	4.0
7	منشأة القناطر	0.9	0.9	1.1	0.5	3.0	1.8-	4.6
8	كرداسة	1.4	1.4	1.1	0.9	3.0	1.8-	5.9
9	الحوامدية	1.4	1.4	1.1	1.4	3.0	0.6-	7.6
10	البدرشين	0.9	0.9	1.1	1.4	3.0	1.2-	6.1
11	العياط	0.9	0.9	1.1	0.9	3.0	1.8-	5.0
12	مزغونة	0.9	0.9	0.8	1.4	0.8	1.2-	3.5
13	الصف	0.9	0.9	0.8	0.5	3.0	1.8-	4.2
14	اطفيح	0.9	0.9	0.8	0.5	3.0	1.8-	4.7

المصدر: الجدول من حساب الباحث.

المجموعة الأولي؛ وهي التي تحقق اعلي معدلات الاتساق وتشمل خمس دوائر هي العياط، الدقي والعجوزة، كرداسة، البدرشين، الحوامدية ويمكن القول أن هذه الدوائر الانتخابية هي الأفضل من حيث

مستوي اتساقها العام. وهنا نجد انه عند تناول عنصر مفرد من عناصر هذه الدوائر قد نري قدراً من الاختلافات، إلا أن النظرة الشمولية التي تحققها النماذج الكارتوجرافية هي أكثر تلخيصا للواقع، وذلك بسبب طبيعة الظاهرات المركبة والتي تتفاعل فيها العديد من العناصر. وخلاصته يمكن القول أن هذه الدوائر لا تحتاج إلي عمليات إعادة صياغة أساسية. فيما عدا نطاق التداخل والذي سبق الإشارة إليه عند تناول التنظيم المكاني للدوائر، وهو القطاع الذي ذكر في ذات الوقت في دائرتي البدرشين والحوامدية والذي يجب أن يحذف من احدي الدائرتين. ونري انه يجب أن يحذف من دائرة الحوامدية ويضم إلي البدرشين، حيث أن ضمه إليها سيزيد من اندماج تلك الدائرة.

المجموعة الثانية؛ وتشمل الدوائر التي تحقق معدلات اتساق متوسطة وتشمل خمس دوائر هي، أوسيم، الصف، منشأة القناطر، اطفيح، الجيزة، وهذه الدوائر قد تحتاج إلي بعض التعديلات وقدر من إعادة التحديد.

المجموعة الثالثة؛ وهي مجموعة الدوائر التي حققت ادني معدلات الاتساق، ولعل هذه المجموعة تشمل اضطرابا كبيرا دلت عليه القيمة النهائية للدليل المدمج. وتشمل هذه الفئة أربع دوائر فهي مزغونة، بولاق، إمبابة، الهرم. وهذه الدوائر تحتاج إلي إعادة صياغة وتحديد بالكامل، فهى تشهد الكثير من الاضطرابات التي سبق الإشارة إليها مفردة، وهنا تظهر لنا وقد حققت أيضا إضطراباً إجماليا في عدد آخر من الأوجه. ولعل نموذج دائرة الهرم والذي يحقق ادني مستويات الاتساق علي مستوي المحافظة، هو من النماذج الصارخة التي يجب أن يعاد النظر في حدودها بشكل كامل.

ومما سبق يتضح أن خريطة الدوائر الانتخابية للمحافظة تحتاج إلي إعادة نظر، لكي تحقق مستوي أفضل من الموضوعية وهو ما يمكن أن ينعكس علي بنيتها السياسية. وهنا يمكن القول أن ما ينطبق علي محافظة الجيزة "كنموذج" يمكن أن ينطبق علي باقي الجمهورية.

الخاتمة :

إن تحديد أسس موضوعية لتحديد الدوائر الانتخابية هو أساس مبدأي لابد أن تنطلق منه عملية بناء خريطة موضوعية للدوائر الانتخابية. وإعادة النظر في خريطة الدوائر الانتخابية هو أمر مطلوب علي فترات زمنية متوسطة، بحيث لا يجب أن تكون هذه الفترات قصيرة مما يؤدي إلي اضطراب في عملية التصويت خلال العملية الانتخابية. ولا يجب أن تكون متباعدة بدرجة كبيرة بحيث تتجاهل التطورات التي تحدث في المجتمع وبنيته البشرية.

ولعلنا نحدد مجموعة من الإجراءات الموضوعية التي يجب أن تتبع عند عملية إعادة رسم خريطة الدوائر الانتخابية في مصر، وسوف نقتصر علي الإجراءات ذات الطبيعة الجغرافية ونترك ما عداها لغيرنا من المتخصصين في المجالات الأخرى؛

شكل (11) : نموذج اتساق الدوائر الانتخابية فى محافظة الجيزة.

1. تحديد خريطة الدوائر الانتخابية لابد أن يراعي ثلاثية هامة في الطبيعة الجغرافية للدولة، وهي أولا المحافظات الحضرية. ثانيا؛ المحافظات الريفية. وأخيرا المحافظات الصحراوية، ولكل من هذه القطاعات الأوضاع الديموجرافية والمكانية والطبوغرافية التي يجب أن تراعي.
2. لابد من وضع أسس متعددة لبناء الدوائر الانتخابية، وألا يتم الاعتماد علي أساس مفرد ويمكن أن تشمل هذه الأسس، متوسطات للأحجام السكانية للدوائر الانتخابية، بحيث لا يجب أن يزيد الحجم السكاني في أي دائرة، عند اتحاد الطبيعة الجغرافية حضرية، ريفية، صحراوية، عن المتوسط العام بصورة كبيرة. بالإضافة إلي متوسط محدد للمساحة الجغرافية للدائرة الانتخابية، مع الوضع في الاعتبار حدودا مقبولة لمعدل الاستطالة المسموح به في الدائرة.
3. مراعاة عامل الاندماج المساحي للدوائر الانتخابية بحيث تحقق اقل طول حدود ممكن بالنسبة للمساحة، بحيث تصبح عملية التصويت والوصول إلي المقرات الانتخابية أيسر علي الناخبين.
4. العمل علي تكوين الدوائر الانتخابية من مجموعات ديموجرافية متجانسة.
5. مراعاة الاتصال المكاني عند تحديد الدوائر الانتخابية، وعند إجراء أي عملية تعديل إداري لابد أن يؤخذ في الاعتبار تأثيره علي وضع الدوائر الانتخابية.
6. إعادة تنقية جداول الناخبين والتي لم تعد متوائمة في الكثير من الأحيان، مع حقيقة الوضع الديموجرافي، وهذا يظهر عند مقارنة أعداد السكان في سن الانتخاب مع أعداد المسجلين في الدوائر الانتخابية.

ملحق رقم (1) انتخابات مجلس الشعب لسنة 2000 (علي مستوي الجمهورية)

م	المحافظة	المساحة المعمورة كم مربع	عدد السكان سنة 2000	نسبة السكان المحافظة الي الجمهورية سنة 2000	كثافة السكان سنة 2000 للمساحة المأهولة نسم/ كم	عدد السكان في سن الانتخاب 18 فاكثر سنة 2000	نسبة السكان في سن الانتخاب الي اجمالي الجمهورية	المدعوين للانتخاب	نسبة المدعوين في الانتخاب في المحافظة الي اجمالي الجمهورية	نسبة الناخبين الي السكان 18 فاكثر (%)
1	القاهرة	251.38	7,111,151	11.0	28,288	4,446,726	12.5	1,959,496	7.9	44.1
2	الاسكندرية	1167.89	3,513,797	5.5	3,009	2,176,245	6.1	1,007,081	4.1	46.3
3	بور سعيد	72.10	502,708	0.8	6,972	312,423	0.9	185,075	0.7	59.2
4	السويس	9171.09	459,294	0.7	50	263,964	0.7	129,618	0.5	49.1
5	دمياط	589.20	992,969	1.5	1,685	573,284	1.6	523,891	2.1	91.4
6	الدقهلية	3459.00	4,557,597	7.1	1,318	2,572,228	7.2	2,656,934	10.7	103.3
7	الشرقية	4190.00	4,682,915	7.3	1,118	2,526,325	7.1	2,188,728	8.8	86.6
8	القليوبية	945.35	3,673,168	5.7	3,886	2,029,579	5.7	1,348,204	5.4	66.4
9	كفر الشيخ	3748.00	2,411,873	3.7	644	1,313,998	3.7	1,188,943	4.8	90.5
10	الغربية	1943.27	3,637,057	5.6	1,872	2,076,207	5.8	1,579,661	6.4	76.1
11	المنوفية	1532.10	3,006,471	4.7	1,962	1,664,636	4.7	1,380,138	5.6	82.9
12	البحيرة	5715.43	4,327,955	6.7	757	2,340,480	6.6	1,489,616	6.0	63.6
13	الاسماعيلية	1441.59	795,023	1.2	551	442,499	1.2	250,585	1.0	56.6
14	الجيزة	1156.48	5,276,528	8.2	4,563	2,942,364	8.2	1,281,278	5.2	43.5
15	بني سويف	1205.63	2,050,906	3.2	1,701	1,027,409	2.9	798,197	3.2	77.7
16	الفيوم	1671.23	2,194,417	3.4	1,313	1,082,246	3.0	821,006	3.3	75.9
17	المنيا	2347.22	3,615,366	5.6	1,540	1,833,225	5.1	1,316,938	5.3	71.8
18	اسيوط	1558.36	3,073,704	4.8	1,972	1,544,884	4.3	1,050,453	4.2	68.0
19	سوهاج	1517.52	3,437,545	5.3	2,265	1,745,506	4.9	1,504,614	6.1	86.2
20	قنا جالاقصر	1818.45	3,051,619	4.7	1,678	1,573,662	4.4	1,340,110	5.4	85.2
21	اسوان	939.57	1,047,967	1.6	1,115	573,452	1.6	434,451	1.7	75.8
22	البحر الاحمر	71.00	194,680	0.3	2,742	119,344	0.3	69,961	0.3	58.6
23	الوادي الجديد	1112.00	154,810	0.2	139	86,770	0.2	72,276	0.3	83.3
24	مطروح	4020.00	236,069	0.4	59	123,495	0.3	112,874	0.5	91.4
25	شمال سيناء	184.00	293,239	0.5	1,594	154,332	0.4	115,791	0.5	75.0
26	جنوب سيناء	11822.00	69,698	0.1	6	42,924	0.1	22,012	0.1	51.3
27	الجمهورية	63,650	64,454,349	100.0	1,013	35,671,955	100.0	24,827,931	100	69.6

المصدر: الجدول من حساب الباحث، بالاعتماد علي بيانات تعداد السكان لسنة 1996، بيانات وزارة الداخلية عن نتائج انتخابات مجلس الشعب لسنة 2000، دليل النخبة البرلمانية لسنة 2000.

ملحق رقم (1) انتخابات مجلس الشعب لسنة 2000 (علي مستوي الجمهورية)

م	المحافظة	عدد المقاعد المخصصة للمحافظة	نسبة عدد المقاعد في المحافظة الى اجمالي الجمهورية	الجولة الاولي				الجولة الثانية			
				الحاضرون	الصحيحة	الباطلة	مجموع صحيحة + باطلة	الحاضرون	الصحيحة	الباطلة	مجموع صحيحة + باطلة
1	القاهرة	50	11.3	247,663	236,762	10,901	247,663	165,095	159,579	5,516	165,095
2	الاسكندرية	22	5.0	74,916	71,495	3,421	74,916	51,034	49,621	1,413	51,034
3	بور سعيد	6	1.4	41,101	38,486	2,615	41,101	44,053	42,131	1,922	44,053
4	السويس	4	0.9	23,252	22,365	887	23,252	20,864	20,380	484	20,864
5	دمياط	8	1.8	134,398	130,356	4,042	134,398	113,829	112,115	1,714	113,829
6	الدقهلية	34	7.7	719,793	698,786	21,007	719,793	594,184	575,553	18,631	594,184
7	الشرقية	28	6.3	491,002	473,897	17,105	491,002	363,597	356,710	6,887	363,597
8	القليوبية	18	4.1	300,723	291,781	8,942	300,723	236,758	232,910	3,848	236,758
9	كفر الشيخ	18	4.1	369,259	358,126	11,133	369,259	358,701	353,009	5,692	358,701
10	الغربية	26	5.9	477,300	473,854	12,446	486,300	431,584	424,998	6,586	431,584
11	المنوفية	22	5.0	304,319	294,438	9,881	304,319	253,830	248,082	5,748	253,830
12	البحيرة	26	5.9	469,535	452,701	16,834	469,535	414,852	406,540	8,312	414,852
13	الاسماعيلية	6	1.4	48,415	46,428	1,987	48,415	27,759	27,053	706	27,759
14	الجيزة	28	6.3	334,535	312,594	11,941	324,535	272,954	267,236	5,718	271,989
15	بني سويف	14	3.2	248,286	239,344	8,942	248,286	199,136	195,121	4,015	199,136
16	الفيوم	14	3.2	196,338	186,647	9,691	196,338	102,297	99,201	3,096	102,279
17	المنيا	22	5.0	373,826	355,189	18,636	373,825	311,980	302,472	9,508	302,080
18	اسيوط	20	4.5	281,829	268,816	13,013	281,829	231,306	225,617	5,689	231,306
19	سوهاج	28	6.3	339,634	326,207	13,427	339,634	322,629	314,978	7,651	322,629
20	قنا +الاقصر	22	5.0	313,496	300,635	12,861	313,496	328,541	321,555	6,986	318,541
21	اسوان	6	1.4	101,784	98,435	3,349	101,784	89,829	88,531	1,298	302,829
22	البحر الاحمر	4	0.9	26,854	26,294	560	26,854	26,451	26,081	370	26,451
23	الوادي الجديد	4	0.9	30,825	29,903	922	30,825	29,681	29,161	520	29,681
24	مطروح	4	0.9	21,456	20,865	591	21,456	23,674	23,357	317	23,674
25	شمال سيناء	6	1.4	30,736	29,359	1,377	30,736	31,880	31,125	755	31,880
26	جنوب سيناء	4	0.9	9,561	8,992	569	9,561	9,134	8,843	291	10,034
27	الجمهورية	444	100	6,010,836	5,792,755	217,080	6,009,835	5,055,632	4,941,959	113,673	5,241,976

المصدر: الجدول من حساب الباحث، بالاعتماد علي بيانات تعداد السكان لسنة 1996، بيانات وزارة الداخلية عن نتائج انتخابات مجلس الشعب لسنة 2000، دليل النخبة البرلمانية لسنة 2000.

ملحق رقم (1) انتخابات مجلس الشعب لسنة 2000 (علي مستوي الجمهورية)

م	المحافظة	عدد المرشحين	نسبة المرشحين في المحافظة الي اجمالي الجمهورية	الفائزون طبقا صفة الترشيح			الفائزون طبقا صفة الممارسة		
				وطني	معارضة	مستقل	وطني	معارضة	مستقل
1	القاهرة	417	10.5	25	4	21	41	4	5
2	الاسكندرية	235	5.9	7	1	14	14	1	7
3	بور سعيد	43	1.1	1	2	3	2	1	3
4	السويس	45	1.1	0	0	4	2	0	2
5	دمياط	62	1.6	3	0	5	4	0	4
6	الدقهلية	396	10.0	15	1	18	31	1	2
7	الشرقية	223	5.6	8	0	20	24	0	4
8	القليوبية	206	5.2	10	2	6	16	1	1
9	كفر الشيخ	251	6.3	1	2	15	15	1	2
10	الغربية	236	5.9	10	1	15	17	1	8
11	المنوفية	148	3.7	13	0	9	22	0	0
12	البحيرة	255	6.4	9	0	17	25	0	1
13	الاسماعيلية	48	1.2	5	0	1	6	0	0
14	الجيزة	294	7.4	9	0	19	26	0	2
15	بني سويف	85	2.1	7	0	7	14	0	0
16	الفيوم	84	2.1	10	0	4	13	0	1
17	المنيا	135	3.4	10	0	12	19	0	3
18	اسيوط	124	3.1	8	0	12	18	0	2
19	سوهاج	226	5.7	10	1	17	25	1	2
20	قنا +الاقصر	179	4.5	6	0	16	22	0	0
21	اسوان	95	2.4	1	1	4	5	1	0
22	البحر الاحمر	44	1.1	2	0	2	4	0	0
23	الوادي الجديد	30	0.8	3	0	1	4	0	0
24	مطروح	33	0.8	2	0	2	4	0	0
25	شمال سيناء	34	0.9	1	0	5	5	0	1
26	جنوب سيناء	45	1.1	2	0	2	3	0	1
27	الجمهورية	3,973	100	178	15	251	381	12	51

المصدر: الجدول من حساب الباحث، بالاعتماد علي بيانات تعداد السكان لسنة 1996، بيانات وزارة الداخلية عن نتائج انتخابات مجلس الشعب لسنة 2000، دليل النخبة البرلمانية لسنة 2000.

ملحق رقم (2) بيانات الناخبين والمرشحين لانتخابات مجلس الشعب لسنة 2000 على مستوى محافظة الجيزة

م	الدائرة	المساحة كم مربع	عدد السكان سنة 2000	نسبة السكان في الدائرة الى اجمالي المحافظة	جملة السكان 18 سنة فاكثر سنة 2000	نسبة السكان في سن الانتخاب بالدائرة الى اجمالي المحافظة %	المقيدون للانتخاب	نسبة المقيدون للانتخاب في الدائرة الى اجمالي المحافظة %
1	الجيزة	11.3	263,322	5.0	161,210	5.5	65,503	5.1
2	الدقي والعجوزة	10.4	295,954	5.6	209,095	7.1	80,861	6.3
3	بولاق الدكرور	18.2	720,954	13.7	418,956	14.3	89,965	7.0
4	الهرم	132.7	621,341	11.8	364,719	12.4	79,911	6.2
5	امبابة	22.6	786,383	15.0	459,995	15.7	62,443	4.9
6	ارمنت	77.3	638,159	12.2	341,411	11.6	147,011	11.5
7	منشاة القناطر	147.9	231,412	4.4	119,428	4.1	96,357	7.5
8	كرداسة	124.2	334,279	6.4	172,964	5.9	95,476	7.5
9	العمرانية	52.4	279,675	5.3	146,342	5.0	94,570	7.4
10	الشيخ زايد	79.1	170,169	3.2	88,830	3.0	84,802	6.6
11	الحوامدية	112.8	210,298	4.0	104,974	3.6	95,461	7.5
12	البدرشين	77.5	196,357	3.7	96,327	3.3	76,753	6.0
13	الصف	135.6	242,406	4.6	121,504	4.1	108,182	8.4
14	اطفيح	122.7	216,135	4.1	104,824	3.6	103,983	8.1
	جملة الجيزة	1136.9	5,250,652	100.0	2,932,490	100.0	1,281,278	100.0

المصدر: الجدول من حساب الباحث، بالاعتماد على بيانات تعداد السكان لمحافظة الجيزة لسنة 1996، بيانات وزارة الداخلية عن نتائج انتخابات مجلس الشعب لسنة 2000، داخل الخطة البرنامجية لسنة 2000.

ملحق رقم (2) بيانات الناخبين والمرشحين لانتخابات مجلس الشعب لسنة 2000 على مستوي محافظة الجيزة

م	الدائرة	نسبة الناخبين في السكان 18 سنة فاكثر %	عدد المقاعد المخصص للدائرة	الجولة الاولي				الجولة الثانية			
				الحاضرون	الصحيحة	الباطلة	مجموع صحيحة + باطلة	الحاضرون	الصحيحة	الباطلة	مجموع صحيحة + باطلة
1	الجيزة	40.6	2	10,107	9,707	400	10,107	6,312	6,159	153	6,312
2	الدقي والمهندسين	38.7	2	12,154	11,715	439	12,154	8,888	8,670	218	8,888
3	بولاق الدكرور	21.5	2	9,723	9,138	585	9,723	9,587	9,251	336	9,587
4	الهرم	21.9	2	20,154	19,072	1,082	20,154	18,938	18,388	550	18,938
5	امبابة	13.6	2	17,289	16,330	959	17,289	14,282	13,840	442	14,282
6	اوسيم	43.1	2	34,096	32,882	1,214	34,096	23,208	22,706	502	23,208
7	منشأة القناطر	80.7	2	42,741	41,858	883	42,741	29,049	28,656	393	29,049
8	كرداسة	55.2	2	22,573	21,808	765	22,573	18,408	17,872	536	18,408
9	الحوامدية	64.6	2	27,725	26,709	1,016	27,725	8,156	7,996	160	8,156
10	البدرشين	95.7	2	16,766	15,993	773	16,766	17,048	16,591	457	17,048
11	الحياط	90.9	2	25,959	24,926	1,033	25,959	25,152	24,609	543	25,151
12	مزغونة	79.7	2	25,213	24,399	814	25,213	24,580	24,095	485	24,580
13	الصف	89.0	2	36,182	25,218	964	26,182	36,881	36,408	473	36,881
14	اطفيح	99.2	2	33,853	32,839	1,014	33,853	32,465	31,995	470	32,465
	جملة الجيزة	43.7	28	334,535	312,594	11,941	324,535	271,989	267,236	5,718	272,954

المصدر: الجدول من حساب الباحث، بالاعتماد علي بيانات تعداد السكان لمحافظة الجيزة لسنة 1996، بيانات وزارة الداخلية عن نتائج انتخابات مجلس الشعب لسنة 2000، دليل النخبة البرلمانية لسنة 2000.

ملحق رقم (2) بيانات الناخبين والمرشحين لانتخابات مجلس الشعب لسنة 2000 على مستوى محافظة الجيزة

م	الدائرة	عدد المرشحين	نسبة عدد المرشحين في الدائرة الى اجمالي المحافظة	الفائزون طبقا لصفة الترشيح				الفائزون طبقا لصفة الممارسة			
				وفقي	معارضة	مستقل	وفقي	معارضة	مستقل		
1	الجيزة	19	6.5	1		1	1		1		
2	الدقي والعجوزة	27	9.2	2			2				
3	بولاق الدكرور	27	9.2			2	2				
4	الهرم	23	7.8	1		1	2				
5	امبابة	29	9.9	1		1	2				
6	أرسيم	30	10.2			2	1		1		
7	منشأة القناطر	20	6.8			2	2				
8	كرداسة	25	8.5			2	2				
9	العمرانية	27	9.2	1		1	2				
10	الهرشين	13	4.4			2	2				
11	الحوامدية	14	4.8	1		1	2				
12	مزغونة	12	4.1	1		1	2				
13	الصف	13	4.4	1		1	2				
14	اطفيح	15	5.1			2	2				
	جملة الجيزة	294	100.0	9	0	19	26	0	2		

الجدول من حساب الباحث، بالاعتماد على بيانات تعداد السكان لمحافظة الجيزة لسنة 1996، بيانات وزارة الداخلية عن نتائج انتخابات مجلس الشعب لسنة 2000، دليل الثقافة البرلمانية لسنة 2000.

المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية :

- بيتر تيلور، كولن فلنت، ترجمة، عبد السلام رضوان، اسحق عبيد، 2002، الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر، الجزء الثاني، عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت.
- جاسم كرم، 1988، جغرافية الانتخابات وتطورها ومنهجيتها: دراسة في الجغرافية السياسية، في: مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد السادس عشر، العدد الثالث، جامعة الكويت.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 1991، دليل الوحدات الإدارية لجمهورية مصر العربية، مطابع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، القاهرة.
- حسن أبو طالب، محرر، 2002، التقرير الاستراتيجي العربي 2001، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة.
- عزة وهبي، 1993، السلطة التشريعية في النظام السياسي المصري بعد يوليو 1952: دراسة تحليلية في تجربة مجلس الأمة (1957 – 1958)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة.
- عمر الشوبكي، 2001، المستقلون والانتخابات، هالة مصطفي، محرر، 2001، انتخابات مجلس الشعب 2000، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام، القاهرة.
- عمر هاشم ربيع، محرر، 2002، دليل النخبة البرلمانية المصرية 2000، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة.
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية بالقانون رقم 206 لسنة 1990، في شأن تحديد الدوائر الانتخابية لمجلس الشعب. القاهرة.
- كمال المنوفي، محرر، 1996، انتخابات مجلس الشعب 1995، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، بالاشتراك مع مؤسسة فريدريش أيبرت، القاهرة.
- محمد محمود إبراهيم الديب، 1997، الجغرافيا السياسية: منظور معاصر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
- مصطفي علوي، 2001، انتخابات مجلس الشعب 2000، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة.
- هالة مصطفي، محرر، 1997، الانتخابات البرلمانية في مصر 1995، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة.
- هالة مصطفي، محرر، 2001، انتخابات مجلس الشعب 2000، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام، القاهرة.

ثانيا : المراجع باللغة الإنجليزية :

- Blondel, J., 1965, Voters, Parties and Leaders, Harmondsworth: Penguin Books,
- Dickinson, G. C., 1973, Statistical Mapping and the Presentaion of Statistics, 2nd Edition, Edward Arnold, London
- Glassner, M., 1996, Political Geography, 2nd Edition, John Wiley & Sons, Inc., New York.
- Lewis, P., 1971, Impact of Negro Migration on the Electoral Geography of Flint, Michigan, 1932-1962, In: Kasperson, R., & Minghi, J., Eds., The Structure of Political Geography, University of London Press Ltd, London.
- Painter, J., 1995, Politics Geography and Political Geography, Arnold, London.

- Prescott, J., 1971, Electoral Studies in Political Geography, In: Kasperson, R., & Minghi, J., Eds., The Structure of Political Geography, University of London Press Ltd, London.
- Russet, B., 1971, Discovering Voting Groups in the United Nation, In: Kasperson, R., & Minghi, J., Eds., The Structure of Political Geography, University of London Press Ltd, London.
- Taylor, P. & Johnston, R., 1971, Geography of Elections, Harmondsworth: Penguin Books, New York.
- Taylor, P., 1989, Political Geography: World-Economy, Nation-State and Locality, Longman Scientific & Technical, New York.
- Taylor, P. J., 1990, Political Geography, 2nd Edition, Longman Scientific & Technical, New York.

* * *